جامعة العربي التبسـي - تبسة

وزارة التعـليم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر 2000-2016-

من إعداد الطالبين :

إسماعيل نصرالشريف

نـــصر لقـــرع

تحت إشراف الدكتور

كمال شريط

أعضاء لجنة المناقشة

د.الوافي الطيب	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تبسة	رئيســـــــــــــــا
د.عبد الحميد حفيظ	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تبسة	مناقشـــــــــــــــا
د.شريط كمال	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تبسة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2018/2017

شكر و تقدير

يسعدنا مع انتهاء هذه الدراسة المتواضعة بحمد الله وعونه و من دواعي الاعتراف بالجميل أن نتقدم بالشكر الجزيل و فائق الاحترام و التقدير إلى

الأستاذ المشرف الدكتور " كمال شريط "

الذي تحمل معنا أعباء إنجاز هذا العمل و مشاقه و لم يبخل عليه بنصائحه القيمة و توجيهاته لما هو أفضل وأنجح فشكرا لك استادنا الفاضل

كما نشكر أعضاء اللجنة على قبولها لمناقشة هذه المذكرة

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في دراستنا

و خالص الشكر إلى الاستاذ المحترم نصر الشريف مدانى.

شكرًا لكم جميعا.

اسماعيل نصر

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	I- I
فهرس الجداول	ا
فهرس الإشكال	ا
المقدمة العامة	**أ–د**
الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**3**
المطلب الأول :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**3**
1. ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر	**3**
2. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	**4**
المطلب الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه	**6**
1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**6**
2. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	**8**
المطلب الثالث :محددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه	**10**
1. المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**11**
2. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	**12**
المبحث الثاني :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، نظريات وانعكاساته	**14**
المطلب الأول :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**15**
1. دوافع المستثمر الأجنبي	**15**
2. دوافع الدولة المضيفة	**16**
المطلب الثاني:جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر	**17**
المطلب الثالث :انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر	**19**

1. إيجابيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	20
2. مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة	21
المبحث الثالث:النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر	21
المبحث الاول:نظريةعدم كمال السوق	22
1. افتراضاتها.	23
2. الانتقادات الموجه للنظرية.	24
المطلب الثاني :نظرية دورة حياة المنتج	24
المطلب الثالث: نظرية الموقع	26
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: مناخ وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.	28
تمهيد	29
المبحث الأول :المناخ الاستثماري ومؤشرات قياسه	30
المطلب الأول :مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته	30
1. مفهوم المناخ الاستثماري	31
2. أهمية المناخ الاستثماري	32
المطلب الثاني :وسائل تهيئة المناخ الاستثماري	33
1. وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى القومي و الإقليمي	34
2. وسائل تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الدولي	34
المطلب الثالث :مقومات المناخ الاستثماري	35
1. المناخ السياسي والأمن	35
2. المناخ الثقافي والاجتماعي	36
3. المناخ الاقتصادي	37
4. التدابير الخاصة بالعوامل المالية والضريبية	38
5. بعض التدابير الأخرى	39
المبحث الثاني مؤشرات قياس المناخ الاستثماري	39

المطلب الاول: مؤشرات المخاطر	**40**
المطلب الثاني : مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات لجذب الاستثمار الأجنبي	**40**
المطلب الثالث مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر التنافسية العالمية	**41**
المبحث الثالث :سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	**42**
المطلب الأول :ماهية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**42**
1. مفهوم سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**42**
2. أهمية تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	**43**
المطلب الثاني :آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	**44**
1. تحديد الميزة التنافسية للدولة	**44**
2. تحديد المستثمرين المستهدفين	**44**
3. الإجراءات المكملة لتفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر	**45**
المطلب الثالث:سياسية وأشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	**46**
1. سياسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	**47**
2. أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	**48**
خلاصة الفصل	**50**
الفصل الثالث:تقييم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**51**
تمهيد	**52**
المبحث الأول :اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	**53**
المطلب الأول:نمو التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية	**54**
المطلب الثاني :نمو التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية	**58**
المطلب الثالث :أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	**59**
المبحث الثاني :سياسة الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**59**
المطلب الأول :مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر	**60**
1. الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر	**60**
2. مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر	**61**

المطلب الثاني :مراحل تشريع قوانين الاستثمار في الجزائر	65
1. فترة ما بعد الاستقلال	65
2. فترة الثمانينات	66
3. قانون الاستثمار الحالي المطبق في الجزائر	67
المطلب الثالث :الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري	67
1. الحوافز الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري	67
2. ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري	69
المبحث الثالث :تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	70
المطلب الأول :تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة	70
1. نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر	71
2. نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر	72
المطلب الثاني:التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر	73
1. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر	73
2. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر	75
المطلب الثالث :مؤشرات تقييم جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	76
1. مؤشر الحرية الاقتصادية	76
2. مؤشرات التنافسية العالمية	77
3. مؤشر الشفافية	77
4. مؤشر التنمية البشرية	78
5. مؤشرات المخاطر القطرية	78
6. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	
المطلب الرابع:الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية	80
1. الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
2. اتفاقيات الاستثمار المبرمة من طرف الجزائر	80
3. التوصيات والسياسات المتعلقة بسياسات الاستثمار	81

4. معوقات وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	82
خلاصة الفصل	85
الخاتمة	86
قائمة المراجع	
ملخص البحث	

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم(01)	يوضح مساهمة الدول العربية في الاستثمارات الاجنبية الصلدرة في العالم 2015و2016	57
الجدول رقم(02)	المخططات التنموية للفترة (1967-1977)	60
الجدول رقم (03)	يوضح نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر	70
الجدول رقم (04)	يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في حسب أهم الدول المستثمرة فيها	73
الجدول رقم (05)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر الفترة (2000-2016)	75
الجدول رقم (06)	استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر الجزائر2003-2016	76
الجدول رقم(07)	وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطرة القطرية من 2009-2016	79

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم(01)	دورة حياة المنتج	24
الشكل رقم(02)	حصة الدول العربية من الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم (2000-2015)	54
الشكل رقم (03)	مساهمة الدول العربية في الاستثمارات الأجنبية الصادرة في العالم.	56
الشكل رقم (04)	الشكل رقم (04) :قائمة أكبر 10 دولة مستثمرة في الدول العربية (2001-2016)	58
الجدول رقم (05)	يوضح نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	71
الجدول رقم (06)	نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر	72

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر والمحركات الأساسية للتنمية في كل اقتصاديات العالم نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيات والتقنيات الحديثة والمساهمة في التراكم المالي، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، مما أدى إلى الرفع من حدة المنافسة بين المؤسسات على الصعيد العالمي من جهة، ومن جهة أخرى فتح الطريق على مصراعيه أمام المؤسسات العملاقة لغزو الأسواق الأجنبية من خلال السياسات التي تنتهجها الدولة وهذا للسماح للمؤسسات بالتغلب على ضيق الأسواق المحلية.

ويعود تصاعد اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى مساهمته الفعالة في رفع مستوى الصادرات وتحسين الإنتاج والقضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة... الخ، من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أو في مجالات جديدة ، وإما بالتحول في صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى، ويتوقف ذلك على القدرة التنافسية بين الدول المضيفة في محاولة خلق مناخ استثماري أكثر ملاءمة للمستثمر الأجنبي من خلال توفير جملة من العوامل المحفزة لانسياب اكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة.

وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى لزيادة قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا أقبلت ومنذ بداية التسعينات على عهد جديد اتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلي وترقية الاستثمار الأجنبي وتهيئة الإطار القانوني والتنظيمي في إطار جملة من الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة.

أولا – إشكالية البحث

في هذا السياق تحاول الدراسة الوقوف على تقييم سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى فعالية واقع سياسات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن إيجارها كالتالي:

- ماهي سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.
- هل يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر محفزا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما اثر سياسات الاستثمار على تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تحسين مناخها الاستثماري ؟

ثانيا – فرضيات البحث

يتطلب تحليل الإشكالات السابقة صياغة مجموعة من الفرضيات التي تبنى عليها الدراسة:

- تتمثل سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام الموارد الترويجية المتاحة لجذب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للتشريعات المعمول بها في الاقتصاد.
- يعمل المناخ الاستثماري على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات بهدف القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا واسعة للاستثمار.
- تواجه سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر العديد من المعوقات القانونية والإدارية و الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة من هذا النوع من الاستثمارات.
- في إطار الإجراءات المكملة لتفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري في العديد من المجالات خاصة في القطاع الصناعي.

ثالثا – أهداف البحث

تتمثل أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- بلورة المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معرفة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- دراسة نتائج تأثير هذه السياسات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تقييم سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعرفة مدى نجاعتها في جذب الاستثمار.

رابعا – أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث في النقاط التالية:

- تقديم دراسة شاملة عن تقييم السياسات المتبعة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- تقييم هذه السياسات ولما لها من اثر على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.
- ضرورة إيجاد سياسات محكمة قادرة على تأهيل الجزائر إلى مستوى الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خامسا – دوافع اختيار البحث

تتمثل اهم الدوافع في مايلي:

- يدخل هذا الموضوع في ميول ورغبة الطالبين بدراسته والتعمق فيه وإزالة الكثير من الغموض بشأنه خطوة للتخصص فيه أكثر مستقبلا.
- التعرف على السياسات المنتهجة ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية.

- التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تفعيله.
- تقديم تحليل مفصل عن السياسات الفاعلة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

سادسا – منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث والإلمام بمختلف جوانبه، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بالوصف الدقيق لمختلف المفاهيم والسياسات المتبعة في الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي من خلاله يتم عرض تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سابعا – الدراسات السابقة

من بين الدراسات القريبة من هذا البحث مايلي:

01 –دراسة عبد القادر بابا، بعنوان : سياسية الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، .جامعة الجزائر، 2004 ،2003.

02 –دراسة كرامة مروة بعنوان:انعكاسات المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر–مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم – خلال الفترة 2000-2010 الاقتصادية،جامعة محمد خيضر،سنة 2012.

03 –عبد الكريم بعداش، بعنوان:الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، غير – خلال الفترة 1996-2005 منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2007 – 2008 .

04 – ساعد بوراوي، بعنوان:الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، –2008 2007.

استمرارا وتكملة للدراسات السابقة سيتم إبرازها في هذا الموضوع على تقييم واقع سياسات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

ثامنا – هيكل البحث

تبعا للأهداف المتوخاة من الدراسة ولمعالجة إشكالية البحث والإجابة عن الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:حيث يتناول الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بالتطرق إلى ثلاثة مباحث، خصص الأول لدراسة ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة دوافع وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثالث كان تحت عنوان النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر أما الفصل الثاني والمعنون بمناخ وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم تقسيمه هو الأخر إلى ثلاثة مباحث خصص الأول

لدراسة المناخ الاستثماري والثاني خصص لدراسة مؤشرات قياس المناخ الاستثماري أما المبحث الثالث خصص لدراسة سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تضمن الفصل الثالث محاولة لتقييم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحتوي على دراسة حالة الجزائر فقد تم التطرق إلى تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مع التركيز إلى أهم الصعوبات والأفاق المستقبلية لها.

وأخيرا جاءت الخاتمة متضمنة مجموعة من النتائج والتوصيات ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة.

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي اكتسبت قدرا كبيرا من الأهمية منذ ظهوره، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين والباحثين إلى محاولة إيجاد مفهوم دقيق وواضح له، والوصول إلى أهم مظاهره وأشكاله التي تفتح المجال أكثر للاستفادة منه، الأمر الذي أكد على أهميته والاهتمام به من قبل الاقتصاديين والمفكرين.

إلا أن ذلك أدى إلى ظهور آراء مؤيدة وأخرى معارضة للاستثمار الأجنبي المباشر، كل على حسب ما يراه من انعكاسات لهذا الأخير على الدولة المضيفة للاستثمار، حيث أن هذه الأخيرة تتحمل جزءا من المسؤولية لما تحصل عليه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا يتوقف على مدى ضبطها لسياستها الاستثمارية والدوافع الحقيقية لاختياره، الذي قد يشكل مخاطر على الدولة المضيفة، وفي هذا السياق سيتم التفصيل أكثر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني :دوافع وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: نظريات المفسرة للإستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

إن دراسة طبيعة الاستثمار الأجنبي وفحص العوامل الموضوعية التي أدت إلى ظهوره ونشوئه كشكل أساسي ومحدد للنشاط الدولي للأعمال، وتحليل ديناميكية وآلية عمل مؤسساته، تظهر من خلال التعرض إلى طبيعة استراتيجياته وعلاقاته الدولة الأم بالدولة المضيفة المستقلة لاستثماراتها، ومعرفة أهم أشكال تدفقاته بين دول العالم وهذا في المطالب التالية:

المطلب الأول :مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

انطلق الاستثمار الأجنبي المباشر من كونه عملية استثمار بسيطة بمفهوم اقتصادي لظاهرة أو نشاط اقتصادي بدائي، إلى أن وصل مفهومه إلى المستوى العالمي، ليصبح أداة تمويل دولي ذات أهمية كبيرة ومطلوبة عالميا، وعليه سيتم التعرف على المسار الذي أخذته العملية الاستثمارية العادية لتصبح استثمارا أجنبيا.[1]

1. ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر .

ظهر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة للتمويل الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991، الأمر الذي أدى بالاقتصاديين الى تأصيل أسباب التخلف الاقتصادي، والتعرف على السياسات والأساليب التي من شأنها أن تأخذ بيد البلدان النامية وتساعدها على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .وقد أجمع الاقتصاديون على أن رأس المال من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأنه العامل الذي يتضافر مع الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الإنتاجية، كما أجمعوا على أنه من أهم الخصائص الاقتصادية للبلدان النامية ندرة ونقص رأس المال الذي يتوافر لدى هذه الدول وعدم كفايته لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية.[2] ومن أجل الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية وجب الاستعانة بأحد وسائل التمويل الدولي التالية:

1 1 الإعانات والمنح الأجنبية

بنوعيها النقدي والعيني، وهي كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط ميسرة ولا تتحمل عليها الدولة أعباء فوائد، فتنطوي على تحويل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا بهدف تحقيق التنمية إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بها والاعتماد عليها لأنها مرتبطة بطبيعة العلاقات السياسية الدولية .

1 2القروض الخارجية

وهي مبالغ تحصل عليها الدولة النامية من دولة أخرى أو من هيئة دولية، وتتعهد بسدادها في

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،**اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات حتى الكويز**،الدار الجامعية،مصر، 2006 ،ص66.

[2]- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 ، ص4.

آجال محددة وتؤدي عنها فوائد متفق عليها، إلا أن هذه الوسيلة يعاب عليها الصعوبات التي تواجه الدول النامية في الحصول على القرض فهي لا تتاح للجميع، فضلا عن الشروط القاسية التي قد تصل إلى حد المساس بسيادة الدولة المدينة واستقلاليتها.[1]

1 3 الاستثمارات الأجنبية

هي ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من)النفوذ في إدارة المؤسسة[2]

ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الإستثمار بالمحفظة، إذ أن هذا الأخير لا يهتم بدرجة النفوذ الممارسة، إذ ينصب اهتمام المستثمر بالمحفظة على سلامة رأسماله وزيادة قيمة الأوراق المالية المملوكة له .وعادة ما تكون الشركات متعددة الجنسيات هي القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتراقب الدول الصناعية القسط الأكبر من المخزون العالمي للإستثمار المباشر في الخارج إذ بلغت حصتها

91%سنة 1996 وتعتبر كذلك هي المستقطب الأكبر له .وتعتبر حصة الدول النامية ضعيفة مع تركز شديد لهذه الاستثمارات ضمنها في دول شرق آسيا.[3]

2 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن إعطاء تعريف دقيق للإستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من أصعب ما يواجهه الباحثون في هذا الميدان، وهذا راجع بدرجة الأولى إلى اختلاف نظرة كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له، لذلك سنحاول إظهار أهم التعاريف التي جاء بها الباحثين الإقتصاديين في هذا الصدد:

الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار »: ماجد أحمد عطاء الله – « يعرف الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر[4]

---

[1]- نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص(ج).

[2]- عبد المجيد قدي،**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييميه)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003،ص251 .

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص6.

[4]- ماجد أحمد عطا الله، **إدارة اللاستثمار**، طبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ، ص99 .

2. 1.تعريف صندوق النقد الدولي:

يعرف **صندوق النقد الدولي** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصول كيان قائم في اقتصاد ما على حصة ثابتة في مؤسسة موجودة في اقتصاد آخر، وتشمل الحصة الثابتة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمرين أو رجال الأعمال الأجانب والمؤسسة، بحيث يتحكم المستثمر الأجنبي في إدارة تلك المؤسسة.

وفي تقريره السنوي عن إحصائيات ميزان المدفوعات، أوضح صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يسمح بالحصول على حصة دائمة في مؤسسة تعمل خارج اقتصاد المستثمر مع القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة[1].

1. 2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر(القطر المستقبل للإستثمارات) وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تملك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الأم وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10 من أسهم العادية أو القوة الصوتية(في مجلس الإدارة)للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى وتتفق هذه الهيئات على النقاط الآتية:

-نسبة% 10 كنسبة محددة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي والتصويت أثناء إدارة الإستثمار.

-امتلاك مستثمر أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى.

-التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر.

-سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.[2]

أما **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** فتعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها تلك الاستثمارات التي يتمتع أصحابها بدور فعلي في إدارتها واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشاريع الاستثمارية.

مما سبق وبعد عرض تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، يتبين أنه استثمار طويل الأجل في أصول استثمارية أو إنتاجية، ويتميز بنفوذ مباشر لصاحبه من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع الاستثماري، ويحدد الحد الأدنى لهذه الملكية بنسبة10% [3]

المطلب الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر

[1] -Jean Luc Bricout et Denis Tersen**, Investissement International**, Editions armand colin, paris, 1996, p 5.

[2]- عبد الحميد صديق عبد البر، **تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد القومي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني إبريل، جامعة عين شمس، 2003 ، ص80 .

[3] - Paul Krugman et Autres, **Economie Internationale**, 8e édition, Editions Pearson Education, paris, France,2009, p 167.

الأجنبي، فقد تكون جزئية أو مطلقة ومن هذا المنطلق يتم تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنواع متعددة كما ان له خصائص يتميز بها عن الأنشطة الأخرى.

1. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هي كالتالي:

1. 1. الاستثمار المشترك

يعرفه كولدي« بأنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو (شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال. بل تمتد أيضا إلى الإدارة أو الخبرة وبراءات الإختراعات أو العلامة التجارية...الخ[1]»

أما «بتريسترا فيري» يرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العمليات الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[2]

ينطوي هذا النوع من الاستثمار مزايا وعيوب من وجهة نظر الدول المضيفة يمكن صياغتها كالتالي:

1. 1. 1. مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة.

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-الاستثمار المشترك يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية (إذا أحسن تنظيمه وإدارته).

-خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.

-تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والاستيراد...الخ.

-تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلفية مع النشاطات الإقتصادية والتنمية المختلفة بالدول المضيفة.

-يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول النامية[3].

---

[1]- عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشاعة الفنية، مصر، 1998 ، ص238 .

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص-ص 67-86.

[3]-عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007 ، ص،ص 17 .18

1 1. 2. عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة.

أما عيوب هذا النوع من الاستثمارات بالمقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فهي كالآتي:

-حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

-أن تتعلق المنافع المذكورة على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك وخاصة في الدول المختلفة.

-إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية) رأس المال الأجنبي (وتحسين ميزان المدفوعات يعتبر أقل بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة بالمستثمر الأجنبي.

-نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدول الخاصة مثلا بزيادة فرص التوظيف، والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتوجات، وإنخفاض تدفق العملات الأجنبية[1]

1 2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

تمثل المشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات في حين نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا

في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، والسبب في ذلك الخوف من التبعية الإقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية و إقتصادية كسيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية.[2]

1 2. 1. مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر لأسواق الدول النامية.

تتلخص مزايا الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر الأجنبي في ما يلي:

-في حال امتلاك الشركة الدولية ميزة تنافسية يمكنها الاستغلال في الأسواق الدولية المستهدفة على اعتبار أنها تقوم بنقل تقنياتها المتقدمة، ومهارات موظفيها الإدارية والفنية والتسويقية والمالية إلى البلد المضيف، حيث هي التي تتحكم بالكامل بهذه الإمكانات، وتوجيهها

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص-ص 67-68.

[2]-عبد السلام أبو قحف، **مرجع سابق**، ص19 .

بما يخدم مصالحها العليا.

-الاستفادة من تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين، ورخص الأيدي العاملة في البلد المضيف، وإستخدام مواد أولية رخيصة نسبيا مما يعزز من القدرة التنافسية لمنتجات الشركة الدولية في أسواق البلد المضيف وغيرها من الأسواق الدولية.[1]

-نظرًا لكبر حجم هذه المشروعات إذا ما قورنت بالمشروعات المشتركة، وهذا النوع يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير.

1 2. 2 عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر لأسواق الدول النامية.

تنطوي مساوئ هذا النوع من الإستثمارات على تخوف الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتبعية الإقتصادية وآثارها السلبية في حال تعارض وتضارب المصالح بينها وبين الشركات المعنية.[2]

1. 3. الاستثمار في المناطق الحرة.

تهدف الاستثمارات في المناطق الحرة إلى تطوير الصادرات والاندماج في الإقتصاد الدولي، وتخضع الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة لنظام تشجيعي للغاية، بحيث تستفيد من عدة امتيازات لا توجد في المناطق الأخرى.

ولتوضيح مفهوم المناطق الحرة نأخذ تعريف

«إن المنطقة الحرة، هي مجال جغرافي محدود، أين الأنشطة الصناعية أو التجارية، تستفيد من نظام خاص في مجال الضريبة والتي قد تكون مخفضة أو ملفاة، وفي الغالب تكون مخففة من الناحية القانونية، إنها مساحة أين البضائع المادية تدخل وتخزن بكل حرية، بشرط أن تكون موجهة للتصدير ... علما بأن بضائع المنطقة الحرة تخضع للرقابة والرسوم الجمركية في حال ما إذا أدخلت للإقليم الجمركي الوطني للبلد المتواجدة فيه[3]».

ومن المزايا التي تمنح في المناطق الحرة:

-حرية اختيار مجال الإستثمار.

-عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال الجزائري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الإستثمارات في مشروعات المناطق الحرة.

-حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره.

---

[1]-نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص -ص65 -67.

[2]- عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 2.

[3]-مراد محمودي، **التطورات العالمية في الإقتصاد الدولي**،دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002 ، ص33 .

-حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسبة الأرباح.

-حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع) مشروع فردي، شركة أشخاص، شركة أموال، فرع شركة أجنبية، شركات مختلطة ...الخ[1]

وتصنف المناطق الإقتصادية الحرة عموما إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي[2] :

1. 3. 1. **مناطق حرة تجارية** :وتأخذ بدورها ثلاثة أشكال هي:

الميناء الحر، المحلات الحرة، ومناطق التجارة الخارجية

1. **3. 2. مناطق حرة صناعية** :وتأخذ هذه المناطق شكلين أساسيين هما:

المنطقة الحرة للصناعات التصديرية والمنطقة الحرة للمؤسسات أي منطقة الشغل.

1. **3. 3. مناطق حرة للخدمات** :تضم هذه المناطق شكلين أساسيين هما:

المناطق الحرة المالية، التي تنقسم بدورها إلى مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجباية

1. **4 مشروعات أو عمليات التجميع.**

هذه المشروعات قد تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرف التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه[3] ويمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الإستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي .

1 5. الشركات متعددة الجنسيات.

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، مما يدل على عدم وجود اتفاق عام على تعريف واحد جامع لهذه الشركات، فلكل باحث تعريفه الخاص الذي يستند إليه عند دراسته لهذا الموضوع، ومن أهم هذه التعريفات، ما يلي:

يعرف دينيج الشركات متعددة الجنسيات بأنها شركات تتميز بالملكية أو السيط رة على تسهيلات إنتاجية : مصانع، منشآت، تعدين، مكاتب تسويق ... إلخ، وهذا في أكثر من دولة.

ويعرف فرنون الشركات متعددة الجنسيات بأنها شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في دول متعددة، وكل تجمع له مصب مشترك من الموارد المالية والبشرية وله إستراتيجية مشتركة، كما تتجاوز قيمة مبيعات هذا التجمع 100 مليون دولار، ويكون لها قدر من الانتشار الجغرافي بحيث تضم شركات تابعة في أكثر من بلدين[4].

---

[1]-علواش محمد، **تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مرجع سابق ص 8.

[2]مراد محمودي، **مرجع سابق**، ص41 .

[3]-عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص24 .

[4]-كمال شريط، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص :علوم اقتصادية، جامعة الجزائر2014/2013 غ م، ص13.

2 خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر.

ينفرد الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص تميزه عن بقية التدفقات المالية الأخرى ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

-الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لمايستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول المنافسة، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

-يساهم الاستثمار الأجنبي في عمليات التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الإقتصادية والمنافع الإجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

-يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائد ةوب ذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

-يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات.[1]

-يتميز هذا الشكل من أشكال التدفقات المالية عن غيره من الأشكال الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات.[2]

-يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

-يؤدي الاستثمار المباشر إلى خلق فرص وظيفية جديدة ورفع مهارات العمال والمساهمة في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدراتها الإنتاجية للدخول إلى الأسواق العالمية[3].

المطلب الثالث :محددات الإقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه.

لقد بذلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات واعتبارات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إنمائية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم

---

[1]- يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد3 الجزائر، 2008 ، ص165 .

[2]- ماجد أحمد عطا الله، **مرجع سابق**، ص ص 103 ، 104.

[3]- المرجع نفسه ص 105 .

مساعدات وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق% 70 ، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف، كما يوجد العديد من المبررات التي تدفع بالشركات للاستثمار خارج حدودها والتي تمثل من جهة أخرى أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. المحددات الإقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من موقع جغرافي متميز، ووفرة المواد الخام وعوامل الانتاج لا سيما العمالة الرخيصة، وكأحد العناصر المؤثرة.

1. 1 . حجم السوق واحتمالات النمو.

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العومل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان .فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية[1] .

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع

فرص التقدم والتحسن في الإقتصاد القوي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة إلى سوق تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات[2]

1. 2. سياسات اقتصادية كلية مستقرة.

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتتمتع بالإستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الإقتصاد والإنفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل الحجز التجاري.[3]

---

[1]- أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق**،ص–ص 34–35 .

[2]- المرجع نفسه، ص–ص 45 –46.

[3]-غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل, الأردن ، 2006 ، ص63 .

1. 3. الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار.

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على إتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:

–وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة وحماية المستثمر.

–وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال و خروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية[1].

الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية.[2]

كما تؤثر البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار[3] .

1. 4. بنية أساسية مناسبة.

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل الإتصال ذات كفاءة عالية.تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع

[1]-أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق**، ص 4 .

[2]- .يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص166 .

[3]نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص 91.

الشركات متعددة الجنسية في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز.[1]

1. 5 مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير.

تسهم الشركات متعددة الجنسية إسهاما فعالا في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشآت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير. وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فإرتفاع نسبة التعليم وزيادة الإهتمام بالتدريب يزيد من مهارة العمالة.[2]

1. 6. الحوافز المالية والتمويلية.

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورًا محدودًا في جذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن إنعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للإستثمار وتتمثل هذه الحوافز في حوافز مالية، تمويلية، حوافز أخرى.

1. 6. 1. الحوافز المالية.

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبية الاستثمار، الإستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

1. 6. 2. الحوافز التمويلية.

تتمثل في الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباجزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الإئتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

1. 6. 3. الحوافز الأخرى.

تشمل المعاملة التفضيلية للإستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ

---

[1] منور أو سرير، عليان نذير،**حوافز الاستثمار الخاص المباشر** ,مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2 ، الجزائر، 2005 ، ص 118.

[2] - أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق**، ص 48 .

وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات من السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.[1]

2. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك مبررات عديدة تدفع بالشركات للإستثمار خارج حدودها، والتي تمثل من جهة أخرى أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

2. 1 استثمار أجنبي يبحث عن موارد

هذا الشكل هو من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي إنتشارا في الدول النامية ومن الأمثلة على هذا الشكل شركات النفط والغاز وغيرها من الموارد الخام

2. 2. استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة

ويتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة والكفء، والتي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى إقتصاد معين، ولعل من أهم الأمثلة على ذلك التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دول جنوب شرق آسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية والإدارية فحسب وإنما تكون رخيصة الكلفة،

2 3 . استثمار أجنبي يبحث عن الخدمات

يعد من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي في الكثير من الدول النامية ومنها العربية في السنوات الأخيرة، إذ لم تعد أهمية قطاع الخدمات تتوقف على ما هو متوفر من خدمات الماء والكهرباء والطاقة والمواصلات، بل امتدت لتشمل أيضا الخدمات المالية كالتأمين والتمويل لبعض أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر.

3 4 استثمار أجنبي يبحث عن سوق.

يستهدف هذا النوع الدول النامية ذات الأسواق الواسعة، كما يعد بديلا للعمليات التصديرية من قبل الدولة الأم. ومع تقدم آليات العولمة تطور حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة حيث وصلت نسبتها عام2000 إلى % 20 من الناتج القومي الإجمالي ويعود ذلك إلى هيكلة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات حول السوق العالمية[2]

[1]-منور أوسرير، عليان نذير، **مرجع سابق**، ص ص 120 121.

[2]-المرجع نفسه ص-ص 165-166.

المبحث الثاني :دوافع وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بعد التطرق إلى أهم الإشكاليات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و المتمثلة في صعوبة إعطاء مفهوم موحد له، بالإضافة إلى مختلف أشكاله، والمحددات المتحكمة في إستقطابه سيتم التعرض فيما يأتي إلى أهم التفضيلات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الدوافع الكامنة وراءه وأهم التصنيفات المتبعة في تحديد هذه الأنواع وآثاره ومخاطره

المطلب الأول :دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

من الطبيعي أن الدول الغنية المتقدمة تستهدف مصلحتها أو في رسم سياستها الخارجية العسكرية أو الإقتصادية أو الدبلوماسية، وبالتالي فإن هذه الدول حين تقدم على تصدير رؤوس الأموال والخبرات في شكل استثمارات طويلة الأجل داخل الدول الأخرى، لا تفعل ذلك إلا تقديرا منها في المقام الأول. وفي حقيقة الأمر أن كلا طرفي الاستثمار المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به وهي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها وفيما يلي سنعرض دوافع كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

1. دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن تلخيص مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدول الأم، وهذا سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها:

–القرب من المواد الأولية وبالتالي التخفيض من التكلفة لأجل استخدامها في مشاريعها ومنه إقامة المستثمرات في البلدان الغنية هذه المواد الأولية.

–الاستفادة من الوفرات الحجم على مستوى الإنتاج، وهذا لأن بعض المنتجات لا تتحمل النقل لمسافات طويلة، كمشتقات الحليب، أو الغاز السائل الذي يتطلب أوعية ثقيلة جدًا.

–الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق منتجاتها فهي تعتبر فائض تعجز عن تسويقها.[2]

–الرغبة في الحصول على ميزة إنخفاض الأجور في الدول المضيفة وهذا ما إذا قورنت بالأيدي العاملة في البلدان المتقدمة، وإضافة إلى ذلك الإستفادة من تكلفة الرسوم الجمركية، حيث قال عندما تحول الرسوم الجمركية ومختلف أنواع القيود دون « وليام ليفر مؤسس شركة ليفر الإنجليزية» تحقيق المبيعات في بلد ما، يقتضي إنشاء شركة في البلد ذاته

–توزيع المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية ومنه إنتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر.

[1] عفيفي صديق محمد، التسويق الدولي، **نظم التصدير والإستيراد**، الطبعة العاشرة، مكتبة عين الشمس، مصر، 2015 ، ص24

[2] مرغاد لخضر، رايس حدة، **مرجع سابق**، ص 137.

-إنخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة وهذا للإنعدام الرسوم الجمركية وتكلفة النقل، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية، وألزمهم إنشاء إستثماراتهم مباشرة في الدول المضيفة.

-التغيرات النسبية في أسعار الفائدة وأسعار الصرف التي يمكن أن تدفع رؤوس الأموال إلى أن تتجه إلى الدول الأخرى عن طريق مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-إستغلال قوانين الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي يمنحها الدول المضيفة لأجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

-التكنولوجيا التي تتمتع بها الشركات الأجنبية تمكنها من منافسة الشركات المحلية بالإعتماد على الأسعار وجودة المنتج والخدمة.

-زيادة فرص تحقيق الأرباح في البلدان المضيفة.[1]

-زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي.

-تنويع هيكل الإنتاج والصادرات وتقليل الإختلال في هيكل الإنتاج، وذلك بزيادة نمو القطاع الصناعي.

-إكتساب عنصر المعرفة الفنية والأفكار الجديدة التي تؤدي إلى خلق معارف مستمرة وحديثة[2].

-إمكانية فرض المستثمر الأجنبي السيادة على الإقتصاد وسياسة الدول المضيفة لهذا الاستثمار، خاصة إذا ما إرتكز في القطاعات الإستراتيجية للبلد المضيف.

والجدول التالي يوضح أهم العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

2. دوافع الدولة المضيفة.

تسعى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق أهداف إستيراتيجية والتغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها في تسيير الإقتصاد ومن أهم هذه الدوافع نذكر ما يلي[3] :

-تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد و جذب الاستثمارات الدولية.

-الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و توفير الإدارة الحديثة.

-المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية و توظيف عوامل الإنتاج المحلية.

-إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.

-الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.

-تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الإستثمار الإجنبي المباشر.

-إنشاء صناعة جديدة.

-التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف.

-تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة.

[1]- فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ، ص 36

[2]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص-ص 116-117.

[3]-عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سابق، ص-ص 418-419.

المطلب الثاني :جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى جميع الدول النامية إلى تحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية بشتى الطرق، وقد أجمع الإقتصاديون على أن رأس المال هو من أهم العوامل اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية، وأنه العامل الذي يتضافر مع الموارد الطبيعية والبشرية في العملية الإنتاجية، كما أجمعوا كذلك على أن أهم خصائص اقتصاديات الدول النامية ندرة ونقص رأس المال المتاح لديها، وعدم كفايته لتمويل برامج الاستثمار اللازمة للنهوض بإقتصادياتها، ومن هنا تظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توفر رؤوس الأموال اللازمة، خاصة وأن أشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى[1] (المساعدات الدولية، القروض المالية....) ، بدأت تتلاشى نظرا لعدم تميزها بالاستقرار الدائم والأمن وفيما يلي سيتم توضيح هذه الأهمية أكثر، في النقاط التالية[2]:

–لقد تزايد الإهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تحققه للدولة المضيفة من منافع ومزايا وفرص تساهم في النهوض بإقتصادياتها وتحريك عجلة التنمية، من خلال رفع الطاقة الإنتاجية.

–ولعل أهم ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر هو تخفيض عمليات اللجوء إلى المساعدات الدولية والقروض وما تحمله من أعباء للدولة المدينة من خدمات الدين والالتزام بالشروط المفروضة عليها .فهو إذن يمثل وسيلة تمويل خارجي بديلة، ويمكن تبرير هذا الأمر كما يلي[3] :

–درجة الإستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية، أو اللجوء للإستدانة من الخارج.

–إمكانية التخلص من الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر، أو على الأقل التخفيف منها، في حين يصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الإستدانة من الخارج.

من هذا الجانب يمكنها القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل ميسرة من حيث الحصول عليها، فيكفي فقط الإلتزام بالسياسة العامة الواضحة والملائمة، وتوفير المناخ الإستثماري المستقر والأمن له، وبالتالي اجتذابه والإستفادة من منافعه وعوائده، كما يتميز رأس ماله بتقلبات أقل مقارنة بالأشكال الأخرى التي تخص التمويل بالإستدانة أو حتى الاستثمار الأجنبي غير المباشر، في ظروف تتسم بالأزمات المالية[4].

–فقد ساعد الاستثمار الأجنب المباشر دول آسيا التي تضررت من الأزمة المالية لسنة 1997، من تحويل المؤسسات الغارقة في الديون عن طريق دخول الشركاء الأجانب برؤوس الأموالهم فيها، مما أثبت أهميته بالنسبة لإقتصاديات هذه الدول[1].

---

[1]-محمد قويدري، **أثر تطوير مناخ الإستثمار على إستقطاب رأس المال الأجنبي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة.

[2]- عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائرو تحديات التنمية في ظل تطورات العالمية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، فرع التخطيط، جامعة الجزائر2004/2003ص67.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 267 .

[4]أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق**، ص 20 .

من جهة أخرى، يمثل الاستثمار الأجنبي وسيلة إمداد الدول المضيفة وخاصة النامية منها، بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والمحدودة في هذه الدول وتشمل هذه الأصول (رأس المال التكنولوجية، المهارات الإدارية مؤهلات التسيير والتنظيم) والتي من شأنها أن تضيف زيادة حقيقية إلى القدرة الإنتاجية لهذه البلدان.[2]

-اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى إنخفاض حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل، حيث نما دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير في حين ضعف دور المصادر الرسمية.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالاستثمار الأجنبي غير مباشر.[3]

-يكون البلد أكثر تنافسية كلما كانت قدرته أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية.

-يعمل على تحسين جاذبية الدول من خلال إجراء بعض التعديلات والتي بلغت بين عامي 1996- 2004حوالي 1671 تعديلا، والمتعلقة أساسا ب فتح قطاعات الإقتصادية، وتقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز[4]

-انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الإقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تسهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية،كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات جديدة.[5]

المطلب الثالث :إنعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتبع الرغبة في إستقطاب الاستثمار الأجنبي من الآثار المتوقعة منه على الكثير من المتغيرات الإقتصادية، والتي عادة ما تكون سببا في الأزمة ونتيجة لها.[6] يمكن القول أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على دولة معينة ليس بالضرورة أن يقع بنفس الدرجة على دولة أخرى، فهذا يتوقف على العديد من العوامل والمتغيرات، يرجع بعضها للدولة المضيفة ومناخها الاستثماري ويرجع البعض الآخر للمستثمر ودولته الأم.

1. إيجابيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1] عبد المجيد أونيس، **مناخ الاستثمار**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول" :المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي .الجديد"، الجزائر، جامعة البليدة ، يومي 22،23 أفريل 2003

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 166

[3] مرغاد لخضر، رايس حدة، **أثر الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 8 الجزائر، 2010 ، ص136 .

[4] يوسف مسعداوي، مرجع سابق ص 167.

[5] أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 21.

[6] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص252 .

إذا كانت الدولة المضيفة، والنامية منها تقدم للاستثمارات الأجنبية العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية، لتشجيعها من أجل الإنسياب إليها، فإنه لا شك أن لهذه الإستثمارات إيجابيات توفرها لأقتصاديات تلك الدول، في العديد من المجالات، وهذا ما سنحدده فيما يلي:

1.1. على مستوى النفقات المالية والنقد الأجنبي

إن معظم الدول النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية، بسبب إنخفاض دخلها القومي وصعوبة الإدخار فيها، مما يضطرها إلى اللجوء إلى القروض الخارجية وأعبائها الثقيلة، أو تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمدها بالتدفقات المالية وبالنقد الأجنبي طوال فترة استثمارها.

وتتميز الاستثمارات توفر العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين، الأولى عند قدومها للبلاد، والثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية، مما يحول إقتصاد الدولة المضيفة إلى إقتصاد تصديري فيزيد من حصيلتها من العملات الأجنبية.[1]

كما أن هذه التدفقات بالزيادة المستمرة، مما يعطي للاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية كبيرة، فمن خلال هذه التدفقات تساهم في سد الفجوة الإدخارية لتمويل الاستثمارية اللازمة، وسد فجوة النقد الأجنبي اللازم لإستيراد لمواجهة الطلب المحلي، وسد الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، عن طريق حصيلة الضرائب من نشاط هذه الإستثمارات الأجنبية، مما يحول إقتصاد الدولة المضيفة إلى إقتصاد تصديري، فيزيد من حصيلتها من العملات الأجنبية.[2]

1. 2 على مستوى العمالة وتطوير الموارد البشرية والمهارات.

ويظهر ذلك من خلال مستوى الترتيب والتأهيل والبيئة التنظيمية التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسيات وتشجيع المواطنين على إقامة المشروعات الوسيطية والتي تساهم في توفير مدخلات الإنتاج للصناعات المختلفة.[3] إذا كان هناك في الإقتصاد الوطني عناصر إنتاج معطلة عن العمل وطاقات إنتاجية غير متعلقة بالكامل، فإن حدوث زيادة في الطلب النقدي عن طريق الدولة ومؤسساتها نتيجة للسماح للأجانب بالاستثمار المباشر فيها، يؤدي إلى زيادة الطلب على القوة العاملة على مختلف المستويات.[4]ويأتي هذا الطلب من الشركات الأجنبية نفسها، وبهذا يمكننا القول بأن الاستثمارات الأجنبية تساهم في خلق فرص العمل في الدولة المضيفة، وبالتالي معالجة مشكلة البطالة إلى حد ما، كما يمكن لهذا الطلب على القوى العاملة أن يأتي من الشركات المحلية.[5]لكن دائما يفضل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فيما تكونه هذه الأخيرة لدى الدولة من حصيلة ضرائب، يمكن للدولة من إنشاء شركات وإقامة مشاريع جديدة يترتب عنها خلق فرص عمل جديدة.

1- نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص407 .

[2]قاسم نايف علوان، **إدارة الإستعمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، الأردن، 2009 ، ص362 .

[3]- مرغاد لخضر، رايس حدة، **مرجع سابق**، ص 138

[4]ميثم عجام، **نظرية التمويل**، دار النهران، الأردن، 2001 ، ص 133 .

[5]- قاسم نايف علوان، **مرجع سابق**، ص 362 .

بالنسبة للدول النامية، فإن إنتقال المعرفة وطرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من أجل تحسين وتطوير الموارد البشرية والإدارة المحلية، وتطوير تسيير نظم التعليم والتكوين، مما يسمح للدول المضيفة النامية من تدارك التخلق في التنمية الإقتصادية فيها ومواكبة الدول المتقدمة في سيرها.

حيث أنه من المعلوم أن الإدارة هي أحد أهم عوامل الإنتاج، وتلعب دورًا رئيسيا في تحديد إنتاجية المؤسسات والإقتصاد الوطني ككل، لكن الدول النامية تعاني من نقص في المهارات والخبرات الإدارية، وعلى هذا فهي تحتاج الإستثمارات الأجنبية المباشرة لسد جوانب الخلل والنقص في المهارات الإدارية كما يلي:

-تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل والدولة الأم.

-إدخال أساليب إدارية حديثة متطورة.

-خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وتنمية قدرات الطبقة الحالية.

-خلق روح المنافسة لدى الشركات الوطنية.[1]

1. 3. على مستوى التقدم التكنولوجي.

على الرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلى أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار المحفظي فضلا عن كونه يمثل عمليات إنتاجية ورقابية وإدارية، وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الإدارية من خلال قيام الشركات الأجنبية التي تستثمر في الدولة المضيفة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها)للعمال داخل هذه الدولة.[2]

1. 4 على مستوى ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل لكافة المعاملات الإقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين خارجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة موازين فرعية، أهمها الميزان التجاري الذي يسجل الصادرات والواردات السلعية للدولة(التجارة الخارجية)، ويكون في صالح الدولة إذا تجاوزت الصادرات والواردات، وهذا الأمر الذي يحدث عكسه في الدول النامية، فهي تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها.

ورغبة منها في علاج هذا العجز إتجهت نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل مهم للقروض الخارجية وأعبائها، ويظهر أثر الاستثمارات الأجنبية على كل من ميزان المدفوعات والتجارة

[1]- عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، **مرجع سابق**، ص- ص 461-460.

[2]- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، 2007 ، العدد1 ، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، ص5 .

الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين معا عن طريق الميزان التجارية، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.[1]

كما أن هذه المساهمة في رفع الإنتاج تساعد على مواجهة الطلب المحلي وبالتالي التخلي عن الواردات ومنه تحسين ميزان المدفوعات.

إضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها دور كبير على مستوى التجارة الخارجية حيث أن نشاطها الأساسي يتمثل في الربط بين الأسواق عبر الحدود الوطنية وجعل الأسواق العالمية في مجملها سوقا واحدة للتجارة الخارجية.[2]

1. 5. على مستوى التنمية الإقتصادية.

تعني التنمية الإقتصادية تدخل الدولة لإجراء تغييرات في هيكل إقتصادها وعلاج ما يقترن من خلال، وتؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الإقتصاد وزيادة الناتج، أما البلدان النامية فتسعى دائما إلى تحقيق تنمية إقتصادية غير أن هذا يحتاج إلى إستثمارات ضخمة، وبالتالي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية المحدودة، وبهذا العجز فهي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية بإعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية.[3]

مما سبق، وجدنا بأن الاستثمارات تساهم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، وبالتالي سد الفجوة الإدخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية الإقتصادية، كما أنها تصطحب معها التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وتحسينه، وبالتالي زيادة الصادرات ومنه تحسين ميزان المدفوعات بتحقيق الفائض وعليه تحقيق التنمية الإقتصادية.[4]

2. مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة

مما سبق وجدنا أن للإستثمارات الأجنبية فوائد ومنافع تعود على الدولة المضيفة، ولكن في مقابل هذا فإنه هناك أعباء تترتب على وجودها فيها، تهدد سير إقتصادها، وفي ما يلي سنذكر أهمها:

2 1. ضياع بعض الموارد المالية على الدول المضيفة.

قدر الصندوق النقد الدولي أن «حوالي (% 10) من إيرادات الميزانية الكلية لبعض الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، يمكن أن تقل بسبب المزايا الضريبية باسم إجراءات تشجيع الاستثمار[5].»

وعليه فإنه إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم على نشاط هذه الشركة، فإنه يجب الأخذ بعين

[1]- قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 363 .
[2]عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، **مرجع سابق** ،ص،ص 460 ،461.
[3]نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص486 .
[4]عبد السلام أبو قحف، **مرجع سابق**، ص462 .
[5]نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سابق**، ص487 .

الإعتبار أن هذه الزيادة ليست صافية، لأنه من أجل جذب هذه الاستثمارات الأجنبية تقوم الدول المضيفة بمنح هذه الاستثمارات العديد من التسهيلات والإعفاءات الضريبية، ويقابلها إذن تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة كان من الممكن إستخدامها في أغراض التنمية الإقتصادية.

2 2. السيطرة على الإقتصاد المحلي للدولة المضيفة.

إن حضور الشركات متعددة الجنسيات الممثلة للإستثمار الأجنبي المباشر، يهدد سيادة حكومة الدولة المضيفة لها، وهو ما نشهده خاصة في الدولة النامية، والتي معروف عنها ضعفها وسهولة تضررها في مواجهة قوة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات في العالم، حيث أن هذه الشركات تعمل في جو إحتكاري فلا توافق على قيام شركات محلية بمشاركتها، كما أنها تنافس هذه الأخيرة.[1] (كما تتميز به من أساليب إنتاج حديثة ومتطورة تضيف من الجودة إلى المنتجات، ما تعجز الشركات المحلية عن تحقيقه، ما يؤدي إلى تزايد حجم السلع المعروضة وتنوعها وبالتالي زيادة الاستهلاك في السوق المضيفة بما يؤثر على الخطة الإقتصادية لها، إضافة إلى نقل أنماط الإستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة كما يغير من أذواق المستهلكين المحليين ويبعدهم عن إستهلاك السلع المحلية.

إن الشركات متعددة الجنسيات تعمل بما يوفر لها الرجح الأقصى وفي ظل الظروف التي تلائمها، فتخضع الدول المضيفة لشروطها بما يحقق مصالحها، ومن هنا تظهر السيطرة الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية.[2]

2 3 التبعية التكنولوجية.

رأينا في فيما سبق أن هناك آثارًا إيجابية لنقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا النقل التكنولوجي قد يكون غير كافي في بعض الأحيان أو غير ملائم لإحتياجات الدولة المضيفة كأن تنقل شركات متعددة الجنسيات للدولة المضيفة طرق إنتاج تتم في الأساس بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وترتكز عليها، أو أن تنقل لها صناعة تتطلب كفاءة عالية، أو طريقة إنتاج أين لا تحتاج إلى أيدي عاملة، وهذا لا يتناسب مع مقومات الدول المضيفة، وخاصة النامية منها.

ومن بين الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا الحديثة، هو أن الشركات متعددة الجنسيات يمكنها الإنتهاء بالسيطرة على الصناعة في الدولة المضيفة باستعمال ميزتها التكنولوجية ككابح للصناعات المحلية من الدخول إلى الأسواق المحلية وحتى الخارجية.[3]

بالإضافة إلى ما تخلفه الإستثمارات الأجنبية من آثار سلبية من خلال ربط إنتاج الدول المضيفة بمستوى التكنولوجيا الذي تنقله، فإن هذه التكنولوجيا تحمل الدولة المضيفة تكلفة الحصول عليها وتكلفة الوسائل والموارد المادية والبشرية لتسييرها والبيئة اللازمة لذلك.[1]

---

[1] قويدري محمد، **واقع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، ورقة عمل مقدمة الملتقى العلمي الدولي الثاني، إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال لإفريقيا، فندق الأوراسي14و15 نوفمبر ص- ص 53- 54.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص464 .

[3] عبد السلام أبو قحف، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق**، ص 449 .

2 4 مخاطر أخرى.

-تثير الهيمنة الثقافية للشركات متعددة الجنسيات قلقا على المستوى الوطني، من جراء وجودها في الدولة المضيفة طوال فترة إستثمارها، بما ينتج عنها تقنيات حديثة وطرق عمل وعيش جديدة، تجعلنا نفكر مرتين قبل قبول دخول هذه الشركات إلى الإقتصاد المحلي والبدء في تغيير ما هو سائد فيه.

-من سلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هو أنها تتجه غالبا إلى مجالات خدمية، مثل الخدمات والسياحة وغيرها، بما لا يفيد إقتصاديات الدول المضيفة بشكل كبير.

المبحث الثالث :النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

حاولت العديد من النظريات تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكل نظرية كانت لها رؤيتها الخاصة في تفسير هذا النوع من الاستثمارات وفيما يلي أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الاول :نظرية عدم كمال الأسواق.

1-إفتراضاتها:

تقوم هذه النظرية على إفتراض:

غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية أو المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة، لا تستطيع منافسة الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية، في مجالات الأنشطة الإقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات) توافر الموارد المالية، التكنولوجيا، والمهارات الإدارية...الخ (بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية، أو بمعنى آخر أن يقين هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية كالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا... الخ، يمثل أحد المحفزات الأساسية التي تمكن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية.

كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا على أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لإستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات[2] .

---

[1] ميثم عجام، **مرجع سابق**، ص127 .

[2] منور أوسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مرجع سابق، ص108 .

2-الإنتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال الأسواق.

وهناك عدة إنتقادات نذكر ما يلي:

-أن هذه النظرية تفترض إدراك روعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

-أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لإستغلال جوانب القوة أو المزايا الإحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للإستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق...الخ.

فضلا عما سبق يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال الأسواق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف ترتبط بالإستثمار المباشر أو غير المباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية التجارية ومن ثم فإن قدرة الشركة على إستغلال جوانب القوة فيها أو المزايا الإحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب [1].

المطلب الثاني :نظرية دورة حياة المنتج.

لا شك أن نظرية دورة حياة المنتج يمكنها أن تقدم تفسيرا لأسباب إنتشار الاستثمارات الأجنبية عبر العالم، وفي الدول النامية بصفة خاصة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية، كما توضح أسباب انتشار الإختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.

الشكل رقم (01) دورة حياة المنتج

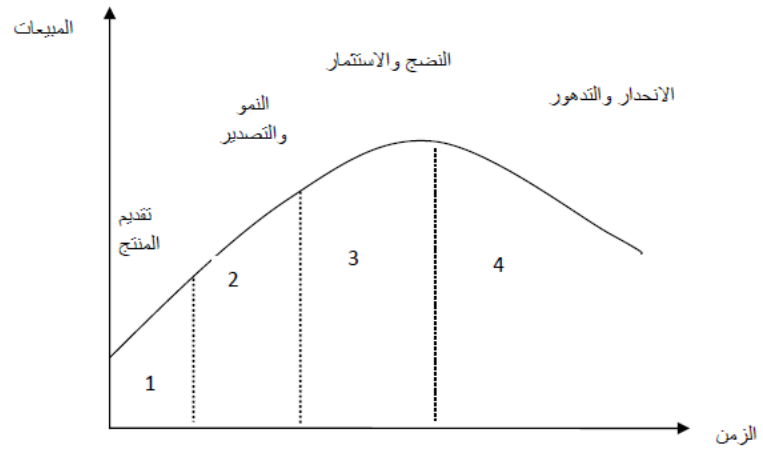

المصدر:عبدالسلام ابوقحف،**مرجع سابق**،ص401

[1]- عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق**، ص 59 .

من الشكل السابق يتضح مرور المنتج الدولي بأربعة مراحل تفصيلية كما يلي:

المرحلة الأولى :تتمثل في بداية إنتاج وتصدير السلعة (ولتكن الولايات المتحدة هي مصدر الإبتكار)، حيث تزداد القدرة التصديرية للولايات المتحدة من تلك السلعة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

المرحلة الثانية :حيث تبدأ الدول المتقدمة الأخرى غير الولايات المتحدة –صاحبة الإختراع في هذا المثال –في إنتاج تلك السلعة وتصديرها إلى الدول النامية بداية.

المرحلة الثالثة :وفي تلك المرحلة تنافس الدول النامية على إنتاج تلك السلعة وتصديرها.

المرحلة الرابعة :تبدأ الولايات المتحدة في إستيراد نفس السلعة من الدولالأخرى، حيث إنخفضت المزايا التنافسية للولايات المتحدة في إنتاج تلك السلعة.

ومن التحليل السابق يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إنتاج وبيع السلعة المعنية في السوق الوطني طالما تحقق مستويات مرضية من الأرباح أو في حالة إنخفاض درجة المنافسة في السوق المحلي، بينما تتجه إلى الاستثمار في الدول النامية ناقلة عملياتها الإنتاجية والتسويقية إلى هناك عندما تشتد المنافسة، فحركة الشركات متعددة الجنسيات تحدث لأسباب محددة تتفق واستراتيجيتها العالمية

–بينما تحتدم المنافسة بين الشركة متعددة الجنسيات ومثيلاتها في الدولة الأم، فإنها تتمتع بدرجة منافسة جيدة من حيث الجودة والسعر وخدمات ما بعد البيع في الدول المضيفة.

–تتوافر في السوق الجديدة – الدولة المضيفة –أسواق لم تتشبع بعد، بل هي في حالة إتساع متزايد، بينما تقادمت تلك السلعة المنتجة في الدولة الأم.

–تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمزايا الإنتاج والتسويق الجيد والإدارة المنظمة بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة.

–إنخفاض التكاليف في الدول النامية.

وعلى الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الإلكترونية مثل الحاسبات تؤيد الإفتراضات التي تقوم عليها تلك النظرية، حيث بدأت تلك الصناعة في الولايات المتحدة ثم إنتشرت بعد ذلك في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية – في ذلك الوقت –وفرنسا واليابان، ثم إنتاج الحاسبات إلى الدول النامية الأخذة في التقدم بخطوات متسارعة مثل كوريا الجنوبية وتايوان على الرغم مما سبق إلا أنه عند البحث في تطور إنتاج منتجات يصعب تطبيق تلك النظرية عليها، خاصة المنتجات مثل السيارات الفاخرة . PrestigiousGoodsالتي يطلق عليها سلع التفاخر كذلك إنتقدت نظرية دورة حياة المنتج الدولي في عدم تقديمها تفسيرا مقبولا لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات

الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج و التسويق.[1]

المطلب الثالث :نظرية الموقع.

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعوا الشركات متعددة الجنسيات إلى الإستثمار)في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للإستثمار.[2]

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل قرار الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:

1-العوامل المرتبطة بالسوق :مثل حجم السوق ومدى إتساعها ونموها في الدول المضيفة.

2-العوامل التسويقية :مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.

3-العوامل المرتبطة بالتكاليف :مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، إنخفاض تكلفة العمالة، مدى إنخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطية والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

4-العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار :مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الإستقرار السياسي، مدى إستقرار سعر الصرف، نظام الضرائب توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.

5-الحوافز والإمتيازات والتسهيلات :التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

6-عوامل أخرى مثل :الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.[3]

---

[1] منور أوسرير، عليان نذير، مرجع سابق،ص-ص 110-112.

[2] عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مرجع سابق، ص104 .

[3] - أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق**، ص32.

خلاصة الفصل الأول

بعد دراسة مختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى كلّ ما سبق الإشارة إليه ندرك أن الاستثمار المباشر لا يقتصر فقط كونه شكل من أشكال الانتحال الأسواق، بل يتعداه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل قد فتاب بين من يجسدها زمن يستقبلها، وعليه توصلنا إلى تعريفة على أّنه حركة رؤوس الأموال الدولة على مدى الطويل الأجل مع إعطاء صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري كما يدفع إلى تكريس أكثر العلاقات التي تجمع بين الدول القائمة به والدول المستقبلة له مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد السواء كما أ ن العمل على تعظيم المنافع وتقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار.

إن كثيرا من الدول النامية عانت ولازالت تعاني مشكل العجز في التمويل استثماراتها، فإّنها اتخذتها كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادها، ومن أجل تعيين ذلك كان لابد توفير مناخ اقتصادي وسياسي واجتماعي ملائم يكون له دور كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تمهيد

إن حركة الاستثمارات الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطرفي الاستثمار، والتي تلائم سير هذه الاستثمارات ،وتتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري والذي يؤثر بدوره في قرار وثقة المستثمر الأجنبي في تفضيل الاستثمار وتشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة معينة عن غيرها من الدول، مراعيا في ذلك ظروف الاستثمار، وطبيعة المخاطر التي من الواجب توقعها وبالتالي التحضير لمواجهتها.

إضافة إلى ذلك عامل الدولة المضيفة الذي يحدد موقفها في هذه الاستثمارات، والذي يظهر في تحضيرها لمناخها من إجراءات قبول الاستثمار الأجنبي والترخيص له إلى غاية بداية نشاطه وتحقيقه لعوائده، حيث هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى نجاح الدولة المضيفة في إنشاء هذه السياسات لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية.

وهذا ما يفصل أكثر في المباحث التالية:

المبحث الأول :المناخ الاستثماري

المبحث الثاني مؤشرات قياس المناخ الاستثماري.

المبحث الثالث:سياسات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

المبحث الأول :المناخ الاستثماري ومؤشرات.

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية، وذلك أن المستثمرين المحليين والأجانب لا يقررون توظيف استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ، وكنتيجة للاختلاف والتفاوت بين الدول في توزيع الموارد والإمكانات الاقتصادية وتفاوت الثقافات المختلفة بينها، ظهر مفهوم المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار والذي يمكن عند تحققه الوصول إلى الإشباع الكامل من جميع النواحي وبالتالي تحقيق المطلوب من الاستثمارات المقامة فيه، كما أن هذا المناخ يختلف من دولة إلى أخرى بدرجات معينة يمكن قياسها بواسطة مؤشرات خاصة معتمدة دوليا.

المطلب الأول :مفهوم المناخ الاستثماري وأهميته.

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمرين الأجانب في تلك الدول التي يسودها أنسب مناخ استثماري وتلك التي تحسن إعداد مشروعاتها الاستثمارية وعرضها بصورة جذابة.

1. :مفهوم المناخ الاستثماري.

يعرف مناخ الاستثمار على أنه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق لتشجيع الاستثمار.

كما عرف المناخ الاستثماري بأنه مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر ويتكاثر هذا المناخ بالظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة في البلد المعني لما لهذه العوامل من تأثير كبير كونها تشكل وحدة متداخلة لا يمكن التقليل من شأنها.[1]

ويمكن تعريف المناخ الاستثماري بأنه:

البيئة التي يمكن للقطاع الخاص –الوطني والأجنبي –أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث «إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار[1]».

[1]علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد458 2009 ، ص17 .

كما يمثل تعبير مناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها، فالأوضاع السياسية العامة للدولة وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، والتنظيم الإداري للدولة وما يتميز به البلد المضيف من خصائص جغرافية و ديمغرافية، مما ينعكس على توفر عناصر الإنتاج، وما شيده البلد المضيف من بنى تحتية، ثم خطط الدولة وبرامجها الاقتصادية وموازاتها ومدى مساهمتها في تحقيق نمو مطرد ومتوازن بالداخل ومع الخارج، وطبيعة السوق السائدة بالدولة وآلية، والنظام القانوني ومدى كماله ووضوحه وثباته وتوازنه بما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في تعريف مناخ الاستثمار، وتعتبر هذه العناصر متداخلة تؤثر وتتأثر يبعضها البعض، وغالبية العناصر المذكورة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة لرأس المال أو طاردة له.[2]

وبالتالي يمكننا القول أن للدولة المضيفة المحتضنة لمناخ استثماري دور كبير في تكوينه وبناءه على أحسن وجه بما يضمن جذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية إليها لما توفره من مناخ استثماري متكامل.

2. أهمية المناخ الاستثماري.

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى الداخل الدولة المستثمر بها، وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة.[3]

تكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية:

–العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.

–توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الإختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

–إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع

---

[1] علي لطفي، **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية**، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس ديسمبر 2007 ، ص07 .

[2] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري 2006 _ 2007، ص 230.

[3] علي لطفي، **المرجع السابق**، ص 33 34.

المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي بغرض جذب المدخرات المحلية، واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.

-التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل إصقال القوى البشرية لكونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي (حيث يدر عائدا مضمونا من الاستثمار في رأس المال) لانخفاض معدل المخاطرة فيه.

-العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.

-أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة عند تغير الحكومات، والعمل على تحقيق الإستقرار حيث يؤدي ذلك إلى منع التقلب في التوقعات التي على أساسها يتم تحديد ربحية المشروعات وتقاس بها القدرة على المنافسة في المناخ الاستثماري، بالإضافة إلى توفير الدولة للبنية الأساسية التحتية اللازمة للاستثمارات مثل الطرق والموانئ...الخ.

إن الدولة الصناعية المتقدمة تتميز بتقديم برامج لحماية استثماراتها الوطنية خارج حدودها برامج قومية تقع خارج حدودها لتحقيق عديد من المصالح « القومية، ويمكن تعريف هذه البرامج بأنها ».في مقدمتها تشجيع مستثمريها لفتح أسواق خارجية جديدة لمنتجاتها المحلية

إلا أن هذه الأهداف لا تدخل حيز التنفيذ في الدول النامية إلا باتباع برامج وطنية لحماية الاستثمارات الأجنبية داخل أراضيها على أن تحقق صفقتين أساسيتين هما ما يلي:

1تقديم الضمانات المالية والقانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية المتدفقة داخل أراضيها الدول النامية (وذلك شرط أساسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية).

2تهيئة المناخ الاستثماري مما يسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية.[1]

[1]علي لطفي، **مرجع سابق**، ص ص 34 35.

المطلب الثاني: تهيئة المناخ الاستثماري

لقد بذلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة مما تسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الاستقرار والأمان، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن تهيئة المناخ الاستثماري يمكن أن تنحصر في الوسيلتين التاليتين:[1]

1. تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الوطني و الإقليمي

على المستوى القومي يتضمن مجموعة الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب صانعي السياسة الاقتصادية لتبسيط إجراءات التعامل مع المستثمرين، وتوحيد جهات الاختصاص التي يتعاملون معها في هيئة واحدة كسبًا للوقت وترغيبها في الاستثمار.

أما على المستوى الإقليمي تتضمن تدعيم مؤسسات لضمان الاستثماري الخاصة المباشرة، وإنشاء مناطق استثمارية حرة بين البلاد، وبذلك لتقوية الروابط التجارية وتدعيمها.[2]

2. تهيئة المناخ الاستثماري على المستوى الدولي:

من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الصناعية المتقدمة المالكة لبرامج قومية لضمان استثماراتها الخاصة المباشرة في الخارج، وذلك من أجل توفير الحماية والضمانات القانونية والمالية لهذه الاستثمارات.

تجتمع هذه الوسائل الثلاث معا محققة مناخا استثماريا للدول (مهيئا لجذب الاستثمارات ومشجعا للعديد من المشروعات الاستثمارية)، بالإضافة إلى الربحية التي تسعى لها المشروعات.

وفيما يلي أهم أساسيات تهيئة المناخ العام الاستثماري لأي دولة حتى يتوفر المناخ الدافع والجاذب للاستثمار وهي كما يلي:

-إيجاد حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي واتخاذ منهج جديد مختلف يشكل عنصرا لجذب المستثمرين، على أن يدعم بواسطة السياسات الاقتصادية لتنمية القدرات التنافسية، ولخلق مناخ تنافسي مع العالم الخارجي يسمح لمزيد من التوجه التصديري، كما يجب الاعتماد على هيكل إنتاجي ذي كفاءة لسياسات سعرية حقيقية.

---

[1] سوالم صلاح الدين، **إطار مقترحات لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر**، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي 09 حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، 25 24نيسان 2013، ص65 .

[2] مساني صورية، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية**، دراسة حالة الجزائر رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010 2011 ص 227.

-توفير إطارا قانوني وتجاري يتسم بشفافية والعمل على تبسيط إجراءات الدخول إلى والخروج من النشاط الاقتصادي، وكذلك إجراءات التقاضي لرفع القدرة على تسوية المنازعات التجارية، وذلك من خلال نظام قضائي متخصص للمعاملات المالية والتجارية هادف إلى ما يلي:[1]

-إلغاء القوانين غير الواضحة لتحقيق هدف الشفافية من القوانين والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي.

-وضع القوانين التي تعمل على حماية الملكية الخاصة وتسهل إمكانية تسجيلها دون أعباء ضخمة، والعمل على حماية الاختراع لتحقيق التوازنات الضريبية.

-وضع قوانين لتحقيق العدالة الضريبية من حيث تخفيف العبء الأكبر الواقع على الشرائح العليا من الدخل، وتوسيع القاعدة الضريبية لتحقيق التوازنات الضريبية.

-وضع قوانين تعمل على ترشيد الإعفاءات الضريبية على أن يتم ربط الإعفاءات الضريبية بالمناطق الجغرافية النائية، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية وبخاصة سياسة التوجه التصديري.

-إعادة النظر في قوانين الإسكان للقضاء على الإختلالات في جانبي العرض والطلب، وكذلك قوانين الضمان الإجتماعي والصحة العامة لتحقيق أكبر قدر من العوائد الإجتماعية.

-تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص) وبخاصة إذا كان هدف الحكومة تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال بشكل أو بآخر(، الإعتماد على سياسات إقتصادية أكثر مرونة لتحقيق بيئة مناسبة لتصحيح الإختلالات غير التوازنية في الإقتصاد وذلك بواسطة ما يلي:

-إتخاذ سياسات إقتصادية أكثر إيجابية تعمل على تحقيق آليات السوق مراعية الفروق بين معدلات التضخم بين الدول، وترشيد عمليات الإستيراد وزيادة القدرة التصديرية.

-زيادة عامل الثقة بين قطاع الأعمال والحكومة إذا كان الهدف الإسراع بتحقيق الخصخصة لما لها من آثار إيجابية على الإقتصاد ككل.

-تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال وتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في البيانات مع إتباع القواعد المالية الدولية، والعمل على ربط بورصات الدولة بالبورصات الدولية حتى تكون أكثر إستجابة لمتغيرات السوق.[2]

1علي لطفي، **مرجع سابق**، ص 36 .

[2]علي لطفي **المرجع السابق** ، ص 37 .

المطلب الثالث :مقومات المناخ الإستثماري.

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها في ما يلي:

1. المناخ السياسي والأمني.

هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توافر الإستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الإدخار وبالتالي خفض معدلات الإستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في إستقرار جهاز الحكم، الأمر الذي يدفعه إلى توظيف أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر إ ستقرار وأمنا ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

-النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.

-موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.

-درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

-دور المؤسسات العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الإقتصادية.

2. المناخ الثقافي والإجتماعي.

يشمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط مشروع وإمكانية تكامل ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

-دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.

-درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة.

-دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المتعددة.

-درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الإقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

3. المناخ الإقتصادي.

ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في مناخ الإقتصادي ضمن الآتي:

-مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.

-مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

-درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

-مرونة كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية ومدى ملائمة وكفاءة سوق رأس المال داخل الدولة.

-مدى إستقرار السياسات العسكرية ومعدلات التضخم.

-درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.[1]

-حرية المبادرة وهذا من خلال القيام بتجسيد إطار قانوني لإجراءات إنفتاح إقتصادياتها على الإقتصاد العالمي، إذ كلما كانت درجة الإنفتاح عالية كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة موائمة الظروف العامة لإجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل هذه الإجراءات في تنشيط النظام البنكي والمالي من خلال الإصلاح وإعادة تنظيمه وتعزيز الرقابة والتنظيم في هذا المجال وإعطاء الحرية لإقامة بنوك خاصة وإنشاء أسواق مالية مما يفعل قناة أساسية لجذب رؤوس الأموال، وكذا تطبيق برنامج نشاط للخصخصة، كون هذه الأخيرة سمة الإنفتاح الإقتصادي عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في إقتصاد البلد المعني، إضافة إلى تحرير الأسعار ورفع دعم الدولة وإفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص وإزالة العراقيل التي من الممكن أن تعيقه، ومن العوامل الإقتصادية التي يجب على المستثمر الأجنبي مراعاتها ما يلي:[2]

3. 1. العوامل المتعلق بتوفير الموارد والمرتبطة بالموقع.

والمتمثلة في:

-وفرة الموارد الأولية الضرورية في مختلف الميادين.

-ضمان مصادر التموين كما هو الحال في القطاع الإستخراجي كالبترول والمعادن.

-توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للإستثمار.

3. 2. العوامل المتعلقة بمحددات ومزايا تكلفة الإنتاج.

وتشمل ما يلي:

-توفير اليد العاملة الرخيصة.

-تواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة للإستثمار في البلدان النامية.

-إنخفاض من تكليف النقل والمواصلات داخل البلد المستقبل للاستثمار.

3. 3. العوامل المتعلقة بحجم الأسواق والخدمات والمتوفرة.

وتتمثل في:

-تواجد أسواق كثيرة ومتنوعة في البلدان النامية، وتميزها بغياب المنافسة المحلية فيها، مما يجعلها ويؤهلها لأن تكون عامل مهم لجلب المستثمر الأجنبي للإنتفاع بها نظرًا لإستراتيجيتها وأهميتها.

---

[1] عبد الحميد بوخاري،" **واقع مناخ الاستثماري في الدول العربية**"، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 10 ، جامعة ورقلة،2012 ص43.

[2] -كرامة مروة، **إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000- 2010**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص :إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011- 2012 ، ص59 .

-الخدمات المقدمة للمستهلكين غير مكلفة بالبلدان المتقدمة.

-التعامل التفضيلي لتنمية المناطق الصناعية الموجودة والجديدة.

عموما، يجب على الدول المضيفة توفير المحددات أو المكونات الإقتصادية للمناخ الاستثماري والتي يمكن تقسيمها إلى محورين رئيسيين:

3.3. 1- مكونات إقتصادية داخلية:

تشمل على سبيل المثال لا الحصر، معدلات النمو الإقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبرًا عنها بمعدلات التضخم، إضافة إلى أسعار الفائدة والصرف، بالإضافة إلى كفاءة أداء السياسة المالية وأثرها على الموازنة العمومية للدولة ومستويات الدين العام المحلي، ومدى قوة القطاع المالي والمصرفي وأداء بورصة الأوراق المالية.

3.3. 2مكونات إقتصادية خارجية:

تشمل الميزان التجاري بصادراته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الإحتياطات الدولية، ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وأعباءها من أقساط وفوائد مستحقة.[1]

4. التدابير الخاصة بالعوامل المالية والضريبية.

لجذب المستثمرين الأجانب يجب أيضا توفير وإستخدام بعض الحوافز الضريبية والمالية، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

-الإجراءات التشجيعية ذات الطابع الضريبي مثل التخفيضات الضريبية لفترة معينة في مدة المشروع الإستثماري.

-الإجراءات التشجيعية ذات الطابع المالي، مثل توفير قروض بمعدلات تفضيلية وضمانات تعويض القروض وضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال إضافة إلى عدم التدخل في التسعير وترك الأمور لقوى العرض والطلب.

-الإجراءات التشجيعية لخلق مناطق حرة، مثل الإعفاء من الحقوق الجمركية الإعفاء من رسوم الإستيراد المواد الأولية وسلع التجهيز والإعفاء من رسوم التصدير.

فعوامل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر هي المقومات التي يجب أن يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الدول الجالبة للاستثمار والتي يمكن تلخيصها في المناخ السياسي والأمني الذي يعد من بين العوامل ذات البعد السياسي والتي تخص الأوضاع السياسية في الدولة والذي يعتبر الشرط الأول والعامل الأهم الذي يراعيه المستثمرون حتى ولو كانت المردودية من الاستثمار مرتفعة ثم يليه

1عبد الحميد بوخاري، **مرجع سابق**، ص 44 .

الإستقرار الإقتصادي، فإذا كان هناك إستقرار إقتصادي ولا يوجد إستقرار سياسي فإن المستثمرون يحجمون عن الاستثمار في ذلك البلد، إضافة إلى وجود عوامل أخرى إجتماعية وقانونية في الدول المضيفة، ولا يمكن توقع قدوم المستثمرين في حال عدم توفر هذه العوامل.[1]

إضافة إلى المكونات المؤسساتية والتي تتعلق بيئة أداء الأعمال، وبطبيعة الحال أية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع وإستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الإئتمانية وآليات توظيف العاملين والإستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى إلتزام بإنقاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى إستقلالية النظام القضائي ونزاهة وسرعة بثه في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه، وإغلاق مشروعه في حالة فشله.[2]

5. بعض التدابير الأخرى.

إن تفعيل التدابير السابقة لا يكفي لتوفير مناخ إستثماري ملائم، وإنما يجب أيضا توفير شروط أساسية أخرى تسمى بالشروط الإستباقية وتتمثل في:

5 1. إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية دون إعاقات.

وتعتبر هذه الإمكانية شرطا ضروريا لتعزيز مزايا موقع الدولة المضيفة بالنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير من خلال الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص مثلا، وكذا إنشاء مناطق تجهيز الصادرات بغرض تعزيز ذلك بسياسات أخرى مثل إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لذلك وتنمية الموارد البشرية إلى جانب إقرار نصوص قانونية تعقبها عملية تنفيذ فعالة بإعفاء الشركات الموجودة في تلك المناطق من ضرائب المبيعات مثلا ورسوم التوريد .

5 2. ضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بالتجارة الإقليمية.

هذا بالإضافة إلى المصادقة على بنود تحرير التجارة ,وإزاحة الحواجز التي من شأنها أن تعيقها.

5 3. ضرورة إتباع أسلوب استهداف الإستثمار الأجنبي المباشر.

مما يسمح بالحصول على معارف وإمكانات عالية في القطاع المستهدف حسب حاجة الدولة المضيفة.

5 4 ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية.

ترتكز أساسا على وجود مراكز للبحث والتطوير ومعاهد ومختبرات، وكذ ضرورة إقامة روابط متينة بين الشركات المحلية والأجنبية للإرتقاء بالمستوى التكنولوجي ورفع مستويات إنتاج

---

[1] نشرة فصيلة حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011 ، **التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحداث السياسية في المنطقةالعربية على مناخها الاستثماري**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، 2011 ، ص10 .

2كرامة مروة، **مرجع سابق**، ص 60.

الموردين المحليين والحصول على خدمات تطوير الأعمال التجارية.

5 5. ضرورة تفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص.

وذلك من أجل التنسيق بينهما ومن ثم إنجاح الإستراتيجية المبنية على إشراك الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية التنموية.[1]

المبحث الثاني: مؤشرات قياس المناخ الإستثماري.

لقد ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أنه عادة ما يستعين صانعي القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين بمدلولها التأشيرية قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما، فهي تعبر عللا دلالات ملائمة المناخ الاستثماري لدولة ما لطبيعة النشاط الذي تهدف الشركات الاستثمار فيه، وفيما يلي سوف نقوم بعرض موجز لأهم هذه المؤشرات التي اعتمدناها في معرفة وضع الجزائر فيها لمعرفة قدرتها على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الفصل الثالث من البحث دون الخوض في تفاصيلها كثيرا كالتالي:

المطلب الأول مؤشرات المخطر.

(Indicesderisque) بالنسبة لمقارنة مؤشرات المخطر (أو الخطر)فإن بعضها يستخدم تقنيةDelphi لحساب مؤشرات المخطر، وتقتضي ما يلي :

-وضع قائمة من المتغيرات الأساسية التي تميز الوضعية الإقتصادية والسياسية للبلد.

-ترتيب هذه المتغيرات من قبل المختصين مع إعطاء كل متغير نقاط معينة.

-وضع معامل الترجيح لهذه النقاط بشكل يسمح بالحصول على مؤشر يمثل الخطر.

هناك العديد من مؤشرات المخطر، منها مؤشر مخطر بيئة الأعمال BERT ، مؤشر المخطر، مؤشر التجارة الدولية ، BIIالمؤشر المركب للمخاطر القطرية ، CCRIمؤشر السياسي PRI ، مؤشر "للمخاطر القطرية COFACE.كوفاس "

[1] علي لطفي، **مرجع سابق**، ص33 .

المطلب الثاني: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات.

مؤشرات هامين لمقاربة UNCTD يرصد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول.

1. مؤشرات أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

يقيس هذا المؤشر الوضع القائم في البلد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم، ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، إن حصول الدولة في هذا المؤشر على معدل (1) فما فوق، يفسر بانسجام قوتها الإقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\frac{\text{الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطر مقسوما على الاستثمار الوارد عالميا}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي للقطر مقسوما على الناتج المحلي العالمي}}$$

2 .2. مؤشر إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 12 مكونا :معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إنتشار خطوط الهاتف الثابت، متوسط الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للقطر، نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم، نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم.

يتراوح رصيد الدولة وفقا لهذا المؤشر بين (0) و (1) ويحسب كما يلي:

$$\frac{\textbf{قيمة المتغير المؤشر في القطر – أدنى قيمة له}}{\textbf{أعلى قيمة للمتغير – أدنى قيمة له}}$$

وبناءا على تقاطع هذين المؤشرين، يمكن المقارنة بين أداء الدولة وإمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مصفوفة الأداء والإمكانيات.[2]

[1] علي لطفي، **مرجع سابق**، ص. 165 .

[2] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 177.

المطلب الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال والتنافسية العالمية

1. مؤشر سهولة أداء الأعمال

أستحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي منذ عام 2004 وهو مؤشر مركب يتكون من العشر المؤشرات الفرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات أداء الأعمال والتي هي تأسيس المشروع، إستخراج التراخيص، والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.[1]

ويرصد هذا المؤشر متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في المؤشرات الفرعية المكونة له بحيث كلما إنخفضت القيمة المستخلصة، دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر، والعكس صحيح.[2]

ويفترض هذا المؤشر افتراضات معينة حول منشأة الأعمال) الشركة المستثمرة .(وتتمثل هذه الإفتراضات فيما يلي:

-أن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة، وإذا كان هناك أكثر من شكل من الشركات ذات المسؤولية محدودة في البلد المعني، يتم إختيار أكثر الأشكال شيوعا بين الشركات المحلية.

-أن تزاول نشاطها في أكثر مدن البلد المعنى سكانا.

-أن تكون مملوكة بالكامل (% 100) لمواطنين محليين، ويمتلكها خمسة أفراد ليس منبينهم شخصية إعتبارية.

-أن يبلغ رأس مالها الإبتدائي عند التأسيس عشرة أمثال متوسط دخل الفرد السنوي في نهاية عام 2008 ، على أن يكون مدفوعا نقدًا.

-أن تزاول أنشطة صناعية أو تجارية عامة، أولا تقوم بأنشطة تتصل بالتجارة الخارجية، ولا تتعامل في منتجات تخضع لنظام ضريبي خاص، مثل المشروبات الكحولية أو التبغ، وألا تستخدم عمليات إنتاجية شديدة التلوث.

-أن تكون مستأجرة لمبان تجارية ومكاتب إدارية، وألا تكون مالكة لأية أصول عقارية.

-ليست مؤهلة للإستفادة من حوافز استثمارية أو أية مزايا خاصة.

-أن يعمل لديها ما لا يقل عن 10 موظفين وما يصل إلى 50 موظفا بعد شهر واحد من بدء عملها، على أن يكون جميعهم من مواطني هذا البلد.

-لديها رقم أعمال يبلغ على الأقل مائة مثل متوسط دخل الفرد السنوي.

-ألا يقل عدد الصفحات عقد التأسيس الشركة 10 صفحات.[1]

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية،**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011** ، العدد 177 ، أفريل 2002 ، ص2.

[2] كرامة مروة، **مرجع سابق**، ص 54 .

2. مؤشر التنافسية العالمية:

DAVOSيصدر هذ المؤشر سنويا منذ 1979 ، عن المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس بالتعاون مع أكاديميين عالميين، وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات شريكة، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الإقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين هما:

4 .1 مؤشر النمو للتنافسية.

ويقيس قدرة الإقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة في النمو الإقتصادي، وأدائها الكلي على المد بين المتوسط والبعيد، وقد غطى هذا المؤشر سنة 2006 حوالي 125 دولة منها 10 دول عربية.

4 .2 مؤشر الأعمال للتنافسية.

يقيس قدرة الوحدات الإقتصادية على صعيد المنشأة،قد غطى هذا المؤشر سنة 2006 حوالي 121 دولة، منها 10 دول عربية.[2]

المبحث الثاني :سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تعتبر سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم العوامل المؤثرة في توطين هذا النوع من الاستثمارات، فالدول المضيفة قد تتسم بالكثير من المزايا والخصائص الجغرافية، والإمكانيات البشرية.

المطلب الأول :ماهية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن إنتقالات الاستثمار الأجنبية يتوقف على العديد من العوامل المرتبطة بطرفي الاستثمار، والتي تلائم سير هذه الاستثمارات وتتمثل في سياسات الاستثمار التي تحدد المناخ الاستثماري والذي يؤثر بدوره في قرار المستثمر الأجنبي في تفضيل الاستثمار في دولة معينة عن غيرها من الدول.[3]

1. مفهوم سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بسياسة إستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه إستخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام ذلك لتحقيق أهداف إقتصادية محددة، مثل زيادة معدلات النمو الإقتصادي، زيادة الصادرات، الإنتاج للإحلال الواردات توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي وذلك للإستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.[4]

---

[1]يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص175 .

[2]كرامة مروة، **مرجع سابق**، ص 54 .

[3]طالبي محمد،" **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** "مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد،السادس ، الجزائر، 2009 ، ص327 .

[4]رائد نزار جمال، **الأهمية الإقتصادية للإصلاح الجمركي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق**، مجلة جامعة نوروز، العدد1 ، العراق، 2012 ، ص452 .

فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة لإستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة فحسب بدلا من توجيهها للاستثمارات بشكل عام، وهذا ما يوفر أعظم الفوائد، لأن الحوافز والإعفاءات الضريبية التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الإقتصاد وخاصة الميزانية العامة للدولة ومنه فإن توجيه الحوافز الضريبية ينعكس إيجابيا على البيئة الإقتصادية.

2. أهمية تطبيق سياسة إستهداف الإستثمار الأجنبي المباشر.

تتمثل أهمية تبني سياسة الاستهداف في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأسباب التالية:

2 1. تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة.

حيث تساهم سياسة الإستهداف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للدول المضيفة، مثل تخفيض معدلات البطالة وزيادة فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، تنمية الصادرات إلى ذلك دعم وتحسين تنافسية الصناعات المحلية وغيرها من المجالات اللازمة لدفع عجلة التنمية.

2 2. زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم.

إذ إن زيادة حدة المنافسة في الأسواق المالية في ظل الإقتصاد العالمي الجديد يتطلب أن تتخصص الدولة في المجالات والأنشطة الإقتصادية التي تتمتع فيها بكفاءة ومزايا نسبية وتنافسية أي أن على الدولة المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر أن تركز على الأنواع التي تحقق لها النفاذ إلى السوق العالمي وفرض مكانتها.[1]

2 3 :تنافسية الكلفة.

حيث تبني سياسة الإستهداف تكون التكاليف أقل مقارنة بتكاليف السياسات التي تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة، يعود ذلك إلى أن سياسة الاستهداف يتم فيها منح الحوافز المالية والحوافز الضريبية على الأنشطة الإقتصادية المستهدفة فقط دون اللجوء إلى منح الحوافز على جميع المجالات التي يتم الاستثمار بها، وبالتالي تصبح التكاليف أقل مما لو إتبعت الدول المضيفة طريقة منح الحوافز إلى جميع المجالات الاستثمار وبذلك يصبح الإعلان عن فرص الإستثمار بصفة عامة والمشاركة في المعارض الدولية غير مجي من الناحية الإقتصادية عندما لا تكون هنالك سياسة إستهداف لجذب إستثمارات أجنبية مباشرة في قطاعات معينة.[2]

[1] جاسم محمد المانعي، **الآثار الإقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ، ص63 .

[2] كرامة مروة، **مرجع سابق، ص 60** .

المطلب الثاني :آليات تطبيق سياسة إستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

من أجل نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي وضمان توجيهها إلى القطاعات المستهدفة هنالك بعض الخطوات والأليات التي يجب تنفيذها.

1. تحديد الميزة التنافسية للدولة.

يعد التحديد الدقيق للمزايا التنافسية للدولة أحد النقاط الأساسية في تحديد قوة أو ضعف عملية الإستهداف حيث يساعد ذلك، هذا بالإضافة إلى تجنب مخاطر الترويج للاستثمارات في القطاعات التي لا تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى، هذا وتساعد الميزة التنافسية للدولة على الوقوف على مجالات التغير المطلوبة لتحسين مناخ الاستثمار.[1]

2 تحديد المستثمرين المستهدفين.

من خلال هذه الآلية يتم تحديد الأسواق أو الدول إلى سوق يتم التركيز عليها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك العديد من المعايير التي يمكن إستخدامها لتحديد الفئات المستهدفة.

2. 1. المعيار الإقتصادي :وذلك من خلال التركيز على جذب المؤسسات التي تقوم بانتاج السلع والخدمات بمستوى معين من القيمة المضافة، ومن أهم المؤسسات المستهدفة من طرف الدول المتقدمة تلك التي تعمل في مجالات الصانعات UNCTAD وفقا لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العالية التقنية والتكنولوجيا وفي خدمات الأعمال مثل الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الإتصالات.[2]

2. **2 المعيار الجغرافي** :حيث تركز بعض وكالات تشجيع الاستثمار على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأم للشركات المتعددة الجنسيات وكمثال على ذلك نجد وكالات ترويج الاستثمارفي إيرلندا تركز على جذب الاستثمارات الأمريكية، غير أن هناك بعض وكالات تقوم بإستهداف المستثمرين المقيمين في الدول المجاورة وتعتبر الصين أحد الدول التي تقوم بذلك.3

2 **3. المعيار الديمغرافي** :يتم إجتذاب الشركات التي ينتمي صانع القرار فيها إلى نفس جنسية الدولة المضيفة، وهذا ما تقوم به الصين مثلا التي تقوم باجتذاب الشركات متعددة الجنسيات التي تدار بواسطة الصينين.[4]

---

[1] جاسم محمد المانعي، **مرجع سابق ص 64** .

[2] محمد حمو، **دور وأهمية سياسة إستهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مؤتمر الاستثمار بين التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الإقتصادية لدولة الإمارات المتحدة، الفترة25-27 أفريل2011،ص-ص 465-466.

[3] رائد نزار جمال، **مرجع سابق**،ص 255.

[4] طالبي محمد،" **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** "مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر، 2009،ص-ص327-328.

3. الإجراءات المكملة لتفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

من أجل تحقيق أهداف سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب توافر بعض الإجراءات المكملة لهذه السياسة والتي تتمثل في:

3 1. :تسيير إجراءات الاستثمار:

يتمثل طول الوقت للحصول على تصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار وتعد الجهات الحكومية التي يحتاج أن يتعامل معها المستثمر وتفشي ظاهرة الفساد أهم معوقات الاستثمار في الدول النامية وللتغلب على هذه العوائق لجأت بعض الدول إلى تطبيق نظام ما يسمى بالحكومة الإلكترونية.[1]

3 2. تقديم خدمات ما بعد الاستثمار:

تعتبر مهمة لما من دور في تعزيز كفاءة الدولة في مجال جذب الاستثمار من خلال إنشاء نظام يهدف إلى متابعة المستثمرين في مختلف مراحل الاستثمار منذ بداية التأسيس إلى ما بعد الإنتاج حيث قامت لكل منطقة من مناطق الإستثمار، وذلك لمساعدة Caseofficier بعض الدول بتعيين مندوب يسمى المستثمرين إذا ما واجهتهم مشاكل تعوق أو تؤجل أنشطة التوسع في التصدير.[2]

المطلب الثالث:سياسية وأشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لكي يتسنى للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية منها إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر حقيقة إليها والإستفادة مما يوفره، يجب عليها أن تعمل على تفعيل سياسات الاستثمار المتعلقة بخلق مناخ استثماري مشجع ومحفز للمستثمرين الأجانب، وتعمل في نفس الوقت على جعل آثار هذه الاستثمارات إيجابية إلى أقصى درجة، والحد قدر الإمكان من آثارها السلبية، وتختلف سياسات الاستثمار من دولة إلى أخرى حسب الأهداف المسطرة من وراء الإنفتاح على الأسواق الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. سياسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تتجلى سياسات الاستثمار في التنظيمات والتدابير التي تقام من أجل تعزيز المناخ الاستثماري ودفع الثقة فيه لجذب المستثمر الأجنبي، خاصة الحوافز و الضمانات الممنوحة والتي تصنف سياستها كالتالي:

1 1. سياسات تستهدف الربط بين الحوافز والأداء.

تسعى هذه السياسات إلى الربط بين الحوافز وأداء المشروع الاستثماري، لذلك تشترط أن يتم منح

1-عبد الكريم بعداش" **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 -2005**، أطروحة الدكتراه في العلوم الإقتصادية، تخصص النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2007-2008،ص 107.

[2] دريد محمد السامري،**الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية**،دار النشر الحمراء لبنان 2007 ص175.

الحوافز المنصوص عليها على مراحل تتناسب مع بدء عملية تنفيذ المشروع وفي بداية تشغيله أو بعد مرحلة التشغيل بالفعل، وهذا النوع من السياسات يتشرط فيها ما يلي:

-تشغيل جزء من العمالة الوطنية

-توجيه جزء من الإنتاج لغرض التصدير.

1 2. سياسة التميز في منح الحوافز.

تهدف هذه السياسة إلى توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى المناطق الجغرافية النائية الفقيرة، وبالمقابل يتحصل المتثمر على الكثير من الإمتيازات والتسهيلات أكثر من المستثمر في المناطق الصناعية أو ذات الكثافة السكانية العالية، فإذا كان الإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة 5 سنوات بعد بدء مرحلة التشغيل فإن المستثمر في المناطق النائية قد يمنح إعفاء لمدة تتراوح ما بين 10 سنوات و 15 سنة.

كما أن التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في مجالات الصناعة تختلف عن التسهيلات المقدمة لقطاع الخدمات مثلا وكذا بالنسبة للمشروعات الموجهة للتصدير بالمقارنة بغيرها من المشروعات الموجهة للسوق المحلي[1].

1 3. السياسة المرتبطة بنقل التكنولوجيا.

تقوم بعض الدول النامية بوضع سياسة معينة لها على أساس مستوى التكنولوجيا المستعملة في مشاريعها الاستثمارية، ذا فإنها تصنع أجهزة مختصة لتقييم نوعية التكنولوجيا المستوردة والتي على أساسها يتمكن المستثمر الأجنبي من الإستفادة من الحوافز الممنوحة إذ أحترمت الشروط المحددة لنوعية التكنولوجيا المستعملة من أمثلتها:

-إستبعاد أنواع التكنولوجيا الواردة المتقدمة أو التي لها نظائر في السوق المحلي.

-إستبعاد أنواع التكنولوجيا التي تكون لها آثار سلبية على المحيط والبيئة من الممكن أن هذه الظروف قد تؤدي إلى تنفير المستثمرين الأجانب بدلا من جذبهم لذا فإن نجاح هذه السياسات يتوقف على عوامل منها:

-مدى جاذبية الدولة كسوق مرتقب.

-المقدرة التفاوضية للدولة مع المستثمر الأجنبي.

-المتغيرات الحاكمة لمناخ الاستثمار.

-درجة أهمية وضرورة المشروع الاستثماري بالنسبة للدولة المضيفة النامية.

-قدرة الدولة على تسويق فرص الاستثمار بها على الصعيدين المحلي والدولي.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة **والتنمية, الحوافز، سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل إتفاقيات الاستثمار الدولية**، نيويورك وجنيف، الأمم المتحدة، 2004 ، ص18.

2 أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أشكال نوجزها فيما يلي:

2 1. الحوافز المالية والتمويلية.

تتعلق الحوافز المالية بالتخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة وتكون لمدة محدودة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتتعاون حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات[1].

هناك ثلاثة أنواع من الضمانات من المخاطر، نذكرها فيما يلي:

2 2 1. الضمانات المادية :تتمثل هذه الضمانات فيما يلي:[2]

–ضمانات حرية تحويل رأس المال وعوائده.

–ضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمارات بسبب الخسارة الناجمة عن تغير سعر الصرف.

2 2 2. الضمانات القانونية :تتمثل هذه الضمانات في التعويض عن التأميم وذلك بمراقبة إجراءات التأميم لأي سبب موضوعي مقنع ويدفع تعويض عاجل وفعلي خلال مدة معقولة.

2 2 3. الضمانات القضائية :تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وتشمل المسائل التالية:

–حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية.

–القانون الواجب تطبيقه إذا كان النزاع موجه إلى المحاكم الوطنية فإنه يطبق القانون الوطني الداخلي، أما إذا طرح أمام التحكيم المؤسساتي، فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق.

–القيمة القانونية للقرار التحكيمي.

2 3. الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة.

تتمثل في جملة التسهيلات على إختلاف وتتمثل فيمايلي:

–عدم وضع قيود على تملك المشروعات الاستثمارية سواء كان تملك كاملا أو جزئيا.

–السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات.

–تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه، الكهرباء وتخفيض قيمة الإيجار العقاري والأراضي الخاصة بالمشروعات الإستثمارية.[3]

---

[1] أميرة محسب الله محمد، **مرجع سابق**، ص39 .

[2] ساعد بوراوي،**الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي** ،دراسة مقارنة،مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية, جامعة الحاج لخضر,باتنة , الجزائر ,مرجع سابق، ص50 .

[3] United Nation ,**incentives and foreign direct investment**, New York and Geneva 1996, p 6.

2 4. الحوافز الإقتصادية.

تعتبر العوامل الإقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر بصفة عامة والأجنبي خاصة لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري منه:

2 4 1. حجم السوق المحلية ونموها

أي يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الطلب الجاري، أما الإحتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان

2 4 2. استقرار ووضوح السياسات الإقتصادية.

تتمثل السياسات الإقتصادية في كل من السياسة النقدية المالية، الضرائب، التشريع الإجتماعي الخاص بشروط العم والتأمين والشفافية في المعاملات المالية

2 4 3. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يعد معدل نمو من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فإرتفاع معدلات النمو تعني إرتفاع فرص التقدم والتحسن في إقتصاد البلد المضيف والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو وحجم التدفقات الواردة

2 4 4 معدل التضخم.

إن إنخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الإستثمارات.

2 4 5. سعر الصرف.

يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية.

2 4 6. توفر اليد العاملة.

تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، ونظرا للقيود الدولية المفروضة على تنقل اليد العاملة أدى ذلك إلى إختلاف مستويات الأجور بين الدول وعليه الدول التي لها عمالة مؤهلة.

2 4 7. توفر البنية التحتية الملائمة.

وجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويساعد المؤسسات على المنافسةو يكون حافزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فمن مهام الدول المضيفة توفير مثل هذه البنية المناسبة.

2 4 8. توفر المناطق الحرة.

تعرف المناطق الحرة بأنها جزء من أرض الدولة معزول بأسرار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة، ولهذه المناطق فوائد تستفيد منه الدول نفسها والمستثمرون المحليون والأجانب، إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي يمكن أن يتميز بها البلد المضيف.[1]

2 5. الحوافز السياسية.

إن القيام بالاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدولة، من خلال الإستقرار السياسي، الذي يلعب دورًا أساسيا ومهما في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، لأن المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعا أو فروعا صناعية في الدول المستقبلة للاستثمارات ولهذا يتوجب على هذه الدول أن تكون مستقرة سياسيا، كما يجب عليها تقديم حوافز عدة من أجل جلب الاستثمارات، وكذا الإهتمام والسهر على توفير مناخ ملائم يؤثر إيجابيا على قرارات المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالموقع، وجعل الإجراءات التجارية أكثر مرونة وبساطة.[2]

[1] بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة2012، ص،ص 102،103.

[2] -فريد النجار،**مرجع سابق**،ص 79.

خلاصة الفصل الثاني

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن سعي الدول إلى زيادة حجم تدفقاتها من الاستثمارات الأجنبية يبرر الأهمية الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويلية خارجية بديلة، ومحرك أساسي لعجلة النمو الاقتصادي، يهتم عليها المناخية إذا ما أرادت أن نستقطب أكبر حصة منه، وذلك من خلال القيام باتخاذ إجراءات تحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعي بكلّ بكلّ بساطة استراتيجية من كاملة تتضمن مجموعة من القوانين والهيئات والخصائص والهيكلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي في مجملها يكون لها تأثير واضح على الشركات الأجنبية.

إن فاعلية هذه الإجراءات تعكس مدى ثقة المستثمرين الأجانب واقتناعهم بالمجهدات المبذولة لتطوير وتحسين البيئة الاستثمارية للبلد الضيف، كما يجب أن يتم تفعيل التدابير والإجراءات التي من شأنها الحد قدر الإمكان من المخاطر التي قد تنتج عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى ذلك يجب وضع استراتيجية واضحة المعالم تبني أساسا على توفير الشروط الاستباقية وتبعية الإمكانات الوطنية وعدم الاستهانة بها وذلك بهدف خدمة الأهداف المرجوة وبالتالي استغلال الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة اقتصاداتها.

تمهيد

تدخل عوامل مختلفة في اتخاذ كثير من الدول تدابير عديدة لأجل تكييف اقتصادياتها مع التحولات العالمية من خلال تنفيذ برامج مختلفة من الإصلاحات، وإقرار " الباب المفتوح " أمام الاستثمار عبر تهيئة الظروف الملائمة ومن خلال صياغة تشريعات وتسهيلات وإجراءات أكثر تحريرا بخصوص معاملة ودخول المستثمرين الأجانب .لكن بالرغم من تلك المجهودات التي بذلت لم تتوصل المنطقة العربية إلى الزيادة في حصته منه، ولم تستطيع تحسين أداءه وإمكاناته فيها بشكل مستمر لكن التباين الذي سجل في الكثير من الأحيان بين الدول العربية وخاصة الجزائر فيما يتعلق بالكثير من خصوصيات وحقائق الاستثمار الأجنبي المباشر يترجم إن المنطقة العربية كانت سياستها العامة ملائمة للظروف الاستثمارية فيها .وبالتالي من الطبيعي جدا أن يتزايد حجم التدفقات المستقطبة وحجم تراكمها ودرجة مساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي...الخ .وهذا ما سنتعرف عليه من خلال دراستنا لفعالية سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة تقييم هذه السياسات المتبعة في تحفيز المستثمر على الاستثمار في هذه الدول والذي سنحاول التطرق إليه المباحث التالية:

المبحث الأول :اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

المبحث الثاني :سياسة الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث :تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول :اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

إن الاستثمارات الأجنبية تعمل على رفع النمو في الدولة المضيفة لها .وباعتبار الدول العربية تملك وفرات مادية وموارد طبيعية فإنها تعمل جاهدة لجذب هذه الاستثمارات إليها وبالتالي يجدر رصد حركة هذه الاستثمارات ومعرفة تطورات تدفقاتها إليها.

المطلب الأول:نمو التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية 2000-2016

لقد اتخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية منحى تصاعدي بصورة عامة، إلا أن هذا المنحى يتسم بتذبذب حاد في معدلات النمو، ويدل ذلك على المناخ الاستثماري غير المستقر للدول العربية فلقد بلغت حصة هذه المنطقة خلال الفترة 1990-2002 في المتوسط حوالي % 0.75من إجمالي الاستثمارات في العالم، مما يؤكد على ضئالة حصة الدول العربية مقارنة مع دول العالم.[1]ووفقا لإحصائيات الأونكتاد فان التدفقات الواردة إلى الدول العربية قد بلغت سنة2003 حوالي 8.62 مليار دولار بنسبة زيادة قدرها % 60 مقارنة بنسبة 2002 ومثلت هذه القيمة نسبة 1.54%من إجمالي التدفقات في العالم، و% 5.01 من حصة الدول النامية وكانت هذه أكبر نسبة منذ سنة . 1995 أما سنة 2004 فحققت الدول العربية رقما قياسيا جديدا قدر 16.7 مليار دولار انطلاقا من بيانات 14 دولة عربية، وتعزو الأونكتاد هذا الارتفاع إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت حكرا على القطاع العام، وتشمل قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية والاتصالات والطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين ، إضافة إلى عودة الأموال العربية المهاجرة والمقربة وإعادة استثمارها بينيا إضافة إلى قيامها بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات التي تتعلق بمعاملات الاستثمار، والاهتمام بجذب مستثمرين من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند وتركيا وإيران ووسط وشرق أوربا[2]

أما في سنة 2005 فقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية زيادة طفيفة ولكن تعتبر مهمة نظرا للوضع السائد لاقتصاديات الدول العربية.

أما خلال الفترة (2007 2008)فقد عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية اتجاها تصاعديا رغم ظهور الأزمة المالية التي اجتاحت العالم، فمن67.6 مليار دولار سنة 2006 إلى 96.6 مليار دولار سنة2008 لكن مع بدايات سنة 2009 بدأت الدول العربية التأثر بتداعيات الأزمة المالية وفقا لبيانات18 دولة عربية تم رصدها من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بعدما تأجل ظهور انعكاساتها السلبية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2005 ، **الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير (استعراض عام)**، نيويورك وجنيف، 2005 ، ص7

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سابق، ص 8

العربية، حيث انخفضت خلال سنة 2009 لتبلغ 86.3 مليار دولار مقابل 96.9 مليار دولار لنفس المجموعة الدول سنة 2008 أي بتراجع بمعدل% 11 خلال سنة 2009.[1]

الشكل رقم(02):حصة الدول العربية من الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم (2000-2015)

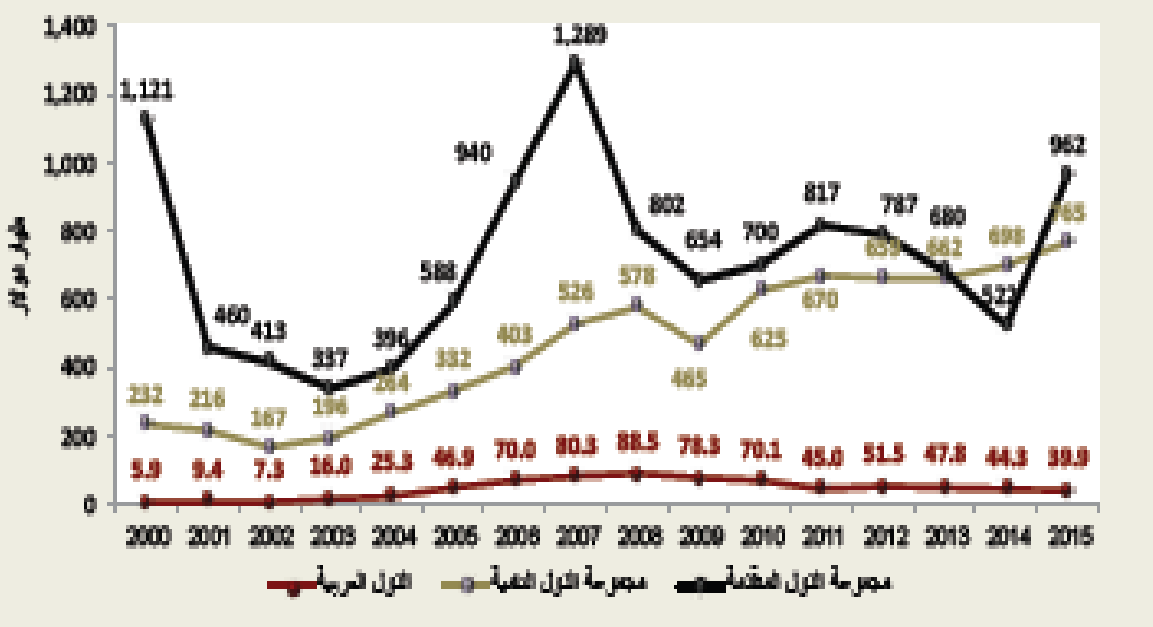

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية 2016،**مرجع سابق**،ص 78.

المطلب الثاني :نمو التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية.

اتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية بالانخفاض الشديد مقارنة بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم.

حيث سجلت قيما سالبة بلغت في المتوسط 41 مليون دولار خلال الفترة (1990-1995)

ثم ارتفعت لتصل في المتوسط إلى حوالي 1314 مليون دولار خلال الفترة(1996-2000)

بما نسبته % 0.2 و% 1.8 على التوالي من إجمالي التدفقات الصادرة عالميا وعلى مستوى الدول النامية، وقد استمر الاتجاه التصاعدي لتلك التدفقات لتصل إلى 1562 مليون دولار سنة 2001 إلا أنها عادت وتراجعت سنة 2002 لتصل إلى 922 مليون دولار، ثم استمر الانخفاض يسجل قيما سالبة سنتي 2003و 2004 بلغت 2885 و 237 مليون دولار على التوالي.[2]

ويعزو المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها هذا التراجع إلى الأثر السلبي لانخفاض الأسعار العالمية للبترول على موازين العمليات الجارية للدول العربية المصدرة لهذا النوع من الاستثمار مثل الكويت، السعودية، البحرين وليبيا .بل امتد الأثر السلبي في بعض

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010** ، الكويت :المؤسسة العربية والاستثمار وائتمان الصادرات، 2010 ، ص70 .

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002** ، الكويت :المؤسسة العربية والاستثمار وائتمان الصادرات، 2002 ، ص47

السنوات إلى تسبيل بعض الاستثمارات في الخارج من قبل نفس هذه الدول، بالإضافة إلى تزايد الإنفاق العربي في بعض الأقطار العربية الذي أصبح يستنزف جزءا هاما من عائدات النفط لديها.

أما الفترة الموالية بالتحديد من 2005 إلى 2008 فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تقدما ملحوظا ولو أنه ذو مستوى ضعيف نسبيا مقارنة بإجمالي التدفقات الصادرة في العالم .حيث سجلت في 2005 ما قيمته 11 مليار دولار وتواصل هذا التقدم ليحقق22 و 37 و 44 مليار دولار خلال الأعوام 2006 و 2007 و 2008 على التوالي، إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية ووصلت تداعياتها إلى الدول العربية مما أثر سلبا على تدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تراجعت قيمتها إلى 18 مليار دولار سنة 2009 تزامنا مع تراجع التدفقات الواردة إليها في نفس الفترة.[1]

ومع حلول سنة 2010 عرفت هذه التدفقات انتعاشا ضعيفا فارتفعت عن السنة التي سبقتها ب 909مليون دولار لتصبح 19 مليار دولار .لكن انطلاقا من سنة 2011 ارتفع هذا الانتعاش ليصل إلى 24 مليون دولار.وهو ارتفاع لافت و غير متوقع يقدر بنسبة % 24.3 مقارنة بالسنة التي سبقتها[2]. وتعزو المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هذا الارتفاع في التدفقات الصادرة بدرجة كبيرة إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، نتيجة النزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى الاستثمار في الخارج.[3] لكن لا زالت تدفقات الاستثمار العربية إلى الخارج تتصف بالتذبذب فسرعان ما انخفضت قيمتها سنة 2012 لتصل إلى 18.2 مليار دولار[4]

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2008** ، مرجع سابق، ص 15.

[2]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011** ، مرجع سابق، ص 28 .

[3]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014** ، مرجع سابق، ص(14 .

[4] UNCTAD , **Outward foreign direct investment flows** , Annual. 1970 – 2011.

الشكل رقم(03): مساهمة الدول العربية في الاستثمارات الأجنبية الصادرة في العالم.

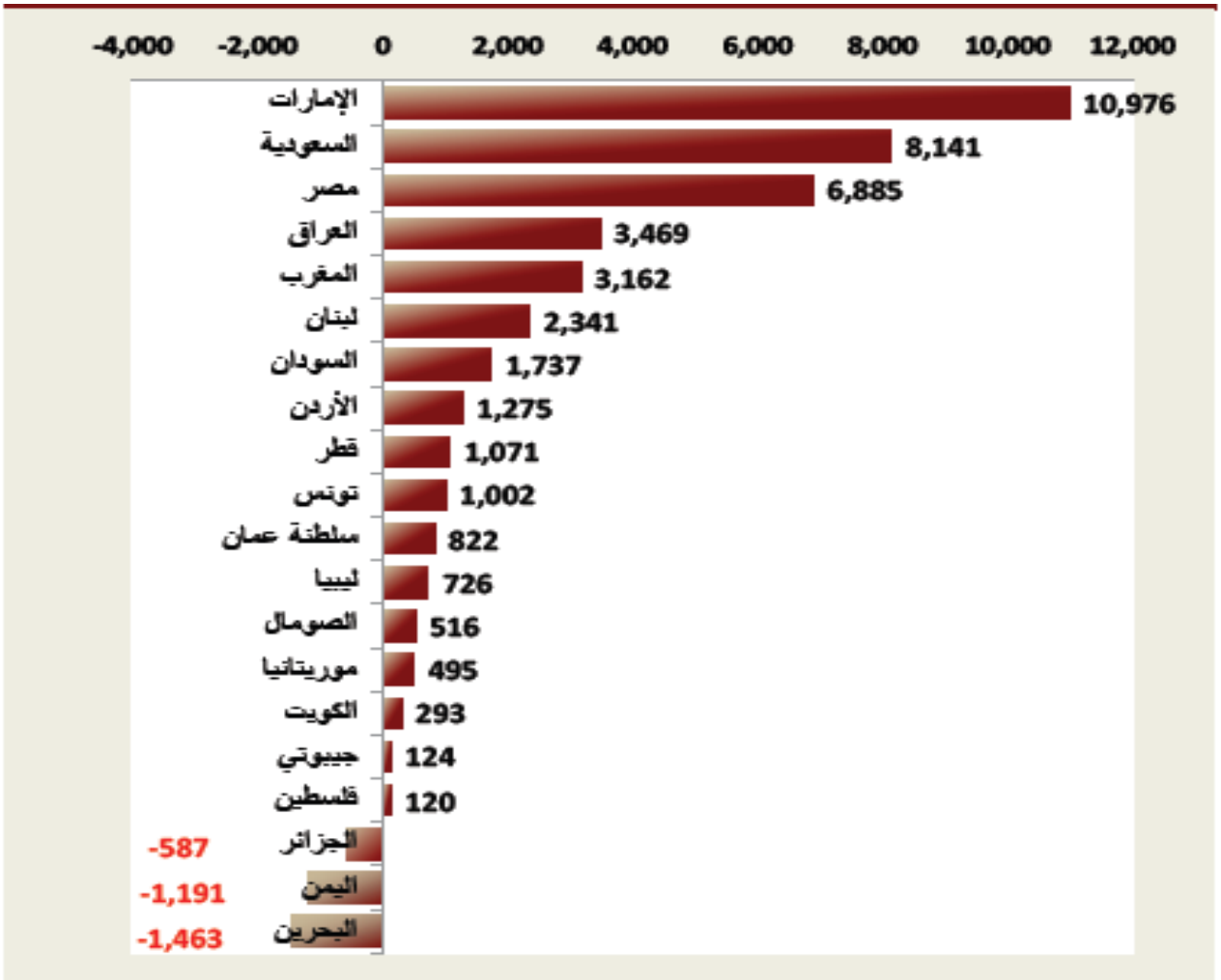

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية 2016،**مرجع سابق**،ص 82.

الجدول رقم(01):يوضح مساهمة الدول العربية في الاستثمارات الاجنبية الصلدرة في العالم 2015و2016

الدولة	2015	2016	الحصة من الاجمالي لسنة2016 (%)	قيمة التغيير	نسبة التغيير %
الإمارات	78,121	87,386	29.3	9,264.3	11.9
السعودية	44,699	63,251	21.2	18,552.2	41.5
قطر	39,263	43,287	14.5	4,023.4	10.2
الكويت	34,310	31,577	10.6	-2,733.4	-8.0
ليبيا	19,339	20,203	6.8	864.3	4.5
البحرين	14,128	14,625	4.9	497.3	3.5
لبنان	11,980	12,599	4.2	619.3	5.2
مصر	7,549	7,731	2.6	182.0	2.4
سلطنة عمان	6,583	7,438	2.5	854.8	13.0
المغرب	4,187	4,555	1.5	367.8	8.8
العراق	1,956	2,109	0.7	152.5	7.8
الجزائر	1,718	1,822	0.6	103.2	6.0
الأردن	608	609	0.2	0.8	0.1
اليمن	596	605	0.2	8.3	1.4
فلسطين	358	352	0.1	-6.0	-1.7
تونس	286	297	0.1	11.3	3.9
موريتانيا	71	86	0.0	14.6	20.5
سورية	5	5	0.0	0.0	0.0
جيبوتي	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	-
الإجمالي العربي	265,758	298,535	100	32,777	12.3

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية 2016،**مرجع سابق**،ص 82.

نلاحظ أن الدول العربية لا تساهم بشكل كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة أو الصادرة في العالم هذا بالإضافة إلى كون تدفقاتها متذبذبة جدا وقليلا ما تشهد الاستقرار، من أنها لم تصل إلى حد الاقتراب مما نستطيع جذبه غيرها من الدول النامية في جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم أو حتى أن تقترب من توفير مما يصدر منه[1]، الصورة البيانية الموضحة في الشكل توضح كيف أن حصة الدول النامية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء الواردة أو الصادرة في العالم ضئيلة جدا تكاد لا تظهر من أمام حصة الدول النامية التي تعتبر من نفس طبيعتها. الأمر الذي يعكس تأخر الدول العربية في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى ذلك

[1] علي لطفي، مرجع سابق، ص، ص 71،70

تأخر تنميتها لمناخها الاستثماري بما يكفي ليساهم في إنتاج الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بما يترك أثر مرئيا في المعطيات العالمية.[1]

المطلب الثالث :أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

من واقع بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية وفق إحصائيات الأونكتاد حول أهم الدول الأجنبية والعربية المستثمرة في الدول العربية كشفت تلك البيانات عن وجود 92دولة عربية وأجنبية لديها تدفقات استثمارية سنوية بلغ مجموعها خلال الفترة(2001-2016) أكثر من 300 مليار دولار.وضعت قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة خلال الفترة(2001-2016) حسب الترتيب التصاعدي كلا من فرنسا والكويت والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والمملكة المتحدة بريطانيا والسعودية واليابان وهولندا والصين وألمانيا بقيمة إجمالية بلغت 211.5 مليار دولار وبنسبة تزيد عن % 70 من الإجمالي كما حلت بريطانيا والبحرين واسبانيا وقطر وسويسرا وكندا والأردن وأستراليا ولبنان وبلجيكا ضمن قائمة أهم 20 دولة مستثمرة في المنطقة خلال الفترة بقيمة 58 مليار دولار وبنسبة % 19.3 لتشكل القائمتان نحو % 90 من إجمالي الاستثمارات في المنطقة خلال الفترة.

الشكل رقم (04) :قائمة أكبر 10 دولة مستثمرة في الدول العربية (2001-2016)

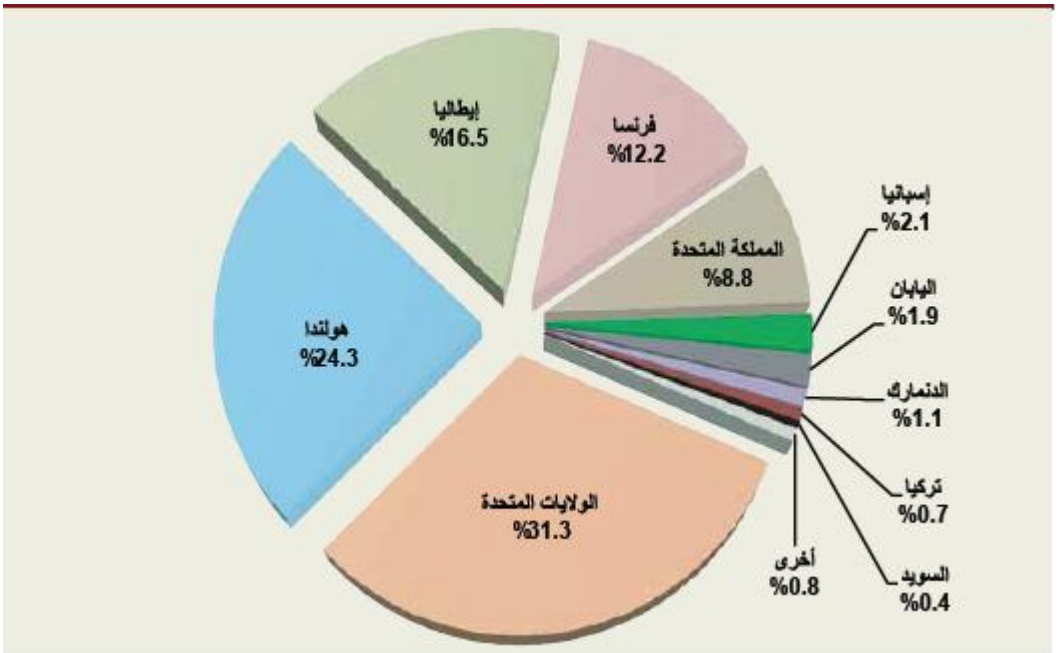

المصدر :مرجع سابق، ص74

نلاحظ من خلال الشكل البياني الموضح أعلاه أن أكبر المستثمرين في الدول العربية بالترتيب حسب أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر هم :فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية ، الإمارات والمملكة المتحدة وتنقسم باقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية ومن أهم هذه الدول المتقدمة مثل اليابان وهولندا . ومن الدول النامية مثل اسبانيا اليابان الدانمارك تركيا والناظر إلى

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014 ، مرجع سابق،ص،ص74،73.

الدول مصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إلى الدول العربية يدرك بأن قيمة هذه الاستثمارات مهمة جدا نظرا لكونها من الدول المتقدمة بغض النظر عن الدول الخليجية التي تعتبر من الدول الغنية وصاحبة التدفقات الاستثمارية الضخمة كذلك[1].

المبحث الثاني :سياسة الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

عزمت الجزائر على تعديل سياستها الاستثمارية باستمرار من خلال تعديلات على مستوى تشريعاتها للاستثمار مركزه في ذلك على قطاع المحروقات مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية، ولقد عمدت في ذلك على تطوير البنية الاستثمارية وتحسين المناخ الاستثماري.

المطلب الأول :مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر.

عمدت الجزائر على مستوى اقتصادها إصلاحات فعالة تهدف من خلالها استقطاب وتوسيع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر بما يتلائم والإمكانات والظروف الاقتصادية لها كما سوف يتم توضيحه من خلال العناصر التالية.

1. الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر.

من المهم قبل دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر في الفترة الحالية .لابد من التعرف على حيثيات هذا الاقتصاد في بداياته ومن ثم نتعرف على أهم التغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة أساسا في الإصلاحات الاقتصادية في الصورة الحقيقية للاقتصاد الجزائري.

1.1. مرحلة الاستقلال "عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق"

تغطى هذه الفترة السنوات من 1962 إلى غاية . 1966 وقد مهدت هذه المرحلة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة .من خلال الاعتماد على الاقتصاد الإداري المخطط منذ نهاية الستينات 1967 إلى غاية 1987 الذي يعتمد على التخطيط والملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيطرة القطاع العام وضعف أو انعدام القطاع الخاص .كما قامت الدولة بإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي الذي خصص له قسم كبير من الدخل الوطني للاستثمار فيه مقارنة بالقطاعات الأخرى .بحيث كان الهدف من ذلك هو التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية.[2]

وفي إطار بناء الاقتصاد الجزائري من جديد عملت الحكومة الجزائرية على تنفيذ خطط تنموية في فترة السبعينات هذه (1967-1977) وقد شملت هذه التجربة ثلاث خطط تنموية متبوعة بسنتين انتقاليتين، وهدفت الخطة هنا إلى إدخال تغيرات جذرية على الهيكل الاقتصادي ضمن تمويلات معتبرة، والجدول الموالي يلخص لنا أهم ما جاءت به هذه المخططات التنموية.[3]

[1] - UNCTD, iWIR 2004 ; OPCIT, P 89.

[2] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص62 .

[3] AHMED HENNI, Economie d'Algérie indépendante, Algérie, ENAG, 1991, p26.

الجدول رقم(02): المخططات التنموية للفترة (1967-1977)

المخطط	الفترة	الاهداف	حجم الاستثمار
الثلاثي التمهيدي	1967–1969	استثمارات موجهة للجهات المحومة	9.7
الرباعي الاول	1970–1973	انطلاق برنامج التصنيع وسن التخطيط	36.7
الرباعي الثاني	1974–1977	تامين الموارد الطبيعية تكثيف النسيج الصناعي اتقان تقنيات التخطيط	120.8

المصدر : عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية نقود مالية، جامعة الجزائر 200–2005،ص 33.

ولقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به، خاصة في جانب

النمو الاقتصادي الذي تراوح خلال هذه الفترة ما بين 6% و 7% في المتوسط السنوي، وتبعه انخفاض وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار (في معدلات البطالة التي بلغت % 18 سنة1980 النفط التي ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر .إلا أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى خلق سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل رقود الإنتاج في المجال الفلاحي [1].ومع تزايد النمو الديموغرافي أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة . 1979 بعد أن كانت لا تتعدى المليار دولار سنة . 1970 ومنذ سنة1980 شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسبة لا بأس بها من النمو وصلت إلى حدود5% [2]

ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات التي كانت تمثل % 98 من الصادرات الجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعديل، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من

[1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، مرجع سابق،ص21.

[2] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر1998–1999ص62.

التطور في النمو الاقتصادي وقد أدت هذه الاختلالات المتلاحقة إلى دفع جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة وهي مرحلة الإصلاح الاقتصادي[1]

1.2. مرحلة بداية الإصلاحات.

ان الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري دفعت بالدولة إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق بداية من سنة 1988 وذلك لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فانه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية كانت الدفعة الأولى في سنة 1988 ، والثانية في 1991 والثالثة في1994 وبرنامج التعديل الهيكلي، يلخص ما يلي:[2]

1.2.1 الدفعة الأولى من الإصلاحات لسنة1988

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها:

-استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية

-الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط

-مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي ومنح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني.

-تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة.

-وضع تأخير جديد لأسعار من أجل إعادة آلية للأسعار كأداة ضبط.

-إعادة تنظيم التجارة الداخلية والتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

-التحويل التدريجي للعملة الوطنية :بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على رقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياجات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.

-إعادة هيكلة الدين الخارجي لتحقيق ضغط خدمة الدين.

لكن هذه الدفعة من الإصلاحات خففت حدتها الأزمة السياسية والأمنية لسنة . 1991 مما أنتج دفعة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011** ، مرجع سابق، ص27

[2] حاكمي بوحفص، **السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر 1999/1998،ص45.

1 2.2 الدفعة الثانية من الإصلاحات لسنة1994

لمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية تم تحضير برنامج اقتصادي ومالي لأربع سنوات انطلاقا من. 1994 وبسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993 ، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار 1993 إلى 14.19 دولار في 1994 وتراكم أعباء خدمات الدين الخارجي ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

-العجز الإجمالي للمالية العمومية حيث بلغ نمو الكتلة النقدية10.3%

- .ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي % 30 سنة1993

-انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط.[1]

1 2. 3. برنامج التعديل الهيكلي1995 – 1998

يهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، تم الاعتماد على البرنامج الاستقراري الثاني. ووفقا لصندوق النقد الدولي فان الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي:[2]

-تحقيق نمو متوسط مستوى بقيمة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

-تخفيض التضخم إلى% 10.3 وعجز الميزانية إلى % 1.3 مقابل % 2.8 سنة (1994-1995) لتحرير التدريجي للتجارة الخارجية

- .الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية سنة1996

- .وضع إطار تشريعي للخوصصة وخدمة الدين تبقى بين % 45 الى % 50 حتى1995

-بالنسبة لاحتياجات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل ثلاثة أشهر من الواردات وهذا ابتدءا من سنة1997

-تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل وبالتالي التحكم في نمو النفقات العامة.

-تشجيع القطاع الإنتاجي ودعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل[3].

1 3. إصلاحات الألفية الثالثة للاقتصاد الجزائري (2001-2014)

عمدت الجزائر فيها على مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي، وفيما يلي سنعطي لمحة عن أهم ما جاء به كل مخطط.

. 1 3. 1 برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)

ضمن هذا البرنامج استطاع الاقتصاد الجزائري أن يحقق نوعا من التقدم، فقد ارتفع الناتج المحلي الخام من 4078.7 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 5126.7 مليون دينار جزائري سنة

---

[1] ساعد بوراوي، **مرجع سابق**، ص147.

[2] حميدة بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992، 2004**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر ،2006،ص،127.

[3] عبد الله بلوناس، **مرجع سابق**،ص 38.

2004، وانخفضت البطالة من% 29.5 في بداية المخطط إلى % 17.7 سنة 2004 والأهم من ذلك نجحت الجزائر في تقليص مديونيتها الخارجية بأربع مليار دولار خلال 5 سنوات.[1]

1. 3 .2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

%يهدف هذا البرنامج إلى عصرنة المنظومة المالية ،حيث خصص له 150 مليار دولار45 منها لتحسين ظروف معيشة السكان و % 40.5 الأخرى لتطوير المنشآت الأساسية كقطاع النقل وقطاع الأشغال العمومية والماء وتهيئة الإقليم، وقد تمكن هذا البرنامج من تحسين و تعزيز القدرات الاقتصادية والموارد المتاحة.

. 1 3 3. المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)

وهو مخطط تحصيلي لدعم النمو خصصت له السلطات 286 مليار دولار 130 مليار دولار منها لإنهاء المشاريع الجاري انجازها ، وإطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار، كما يخصص أكثر من % 40 من مواردها لتحسين التنمية البشرية وتطوير الهياكل التعليمية.[2]

مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر

تتوفر الجزائر على الكثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي وفيما يلي موجز لما يهم المستثمر الأجنبي أن يعلمه عن وضعية الاقتصاد الجزائري.

2 1. النمو الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي

تمكنت الجزائر من رفع معدل نموها الاقتصادي، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة كأكبر اقتصاد عربي سنة 2012 ، وبلغ ناتجها المحلى الإجمالي نحو 209.3 مليار دولار، وذلك بفضل ضخامة إنتاجها النفطي المقدر بحوالي مليوني برميل يوميا وتصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز، والجدير بالذكر أنه في ارتفاع مستمر فبعد أن حقق سنة 2011 إلى 198.7 مليار دولار ارتفع سنة 2013ليصل إلى 210.2 مليار دولار.كما احتلت المركز الرابع في العالم العربي،حيث بلغ معدل الدخل السنوي للمواطن الجزائري . 4820 لتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عربيا في متوسط الدخل الفردي .الأمر الذي يدل على تحسن النمو الاقتصادي في الجزائر بما يضمن لها مكانة بارزة بين اقتصاديات الدول العربية والعالم.

2.2 معدل التضخم.

يتميز بكونه في مستويات غير مقبولة فلطالما تراوح بين ال % 10 و 4% كما أنه في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة، فرغم أنه تقلص من % 5.7 سنة 2009 إلى % 3.9 سنة 2010 إلا أنه ارتفع بعد ذلك بسبب الارتفاع الحاصل على مستوى الأجور المدفوعة بأثر رجعي ضمن السياسة الاجتماعية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية، وأثر بذلك على أسعار المواد الغذائية ليصل سنة2015 إلى 4.5%في ارتفاع آخر.[3]

---

[1]روابح عبد الباقي وعلى همال، **أثر المادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائ**ر،الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسالة الاجتماعية، جامعة قسنطينة،30،29ماي 2005،ص12

[2]نبيل بوفليح، **دراسة تقيميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9،2003 ، ص48

[3]مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تقرير الاستثمار العالمي 2015** ، مرجع سابق، ص15

2 3. الميزانية العامة.

خلال السنوات 2000 إلى غاية 2008 ارتفعت النفقات العامة للدولة تستمر بشكل كبير ولكن بالتوازي مع الزيادة في الإيرادات العامة للميزانية بصفة جعلت المالية العامة للدولة تستمر بشكل معتدل، ويتجلى ذلك من خلال نشأة موارد هامة في صندوق ضبط الإيرادات[1]

2 4. الميزان التجاري.

حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات الجزائري اتجاها تصاعديا فمنذ أن كان سنة 2009 بقيمة 5.8مليار دولار حجم الصادرات الإجمالية التي تطورت في نفس الفترة من 45 مليار دولار مع نهاية سنة 2012 ، أما نسبة الواردات الدولة فهي في تزايد مستمر .رغم أنه في ان هذا الارتفاع قد يشكل تهديد توازن ميزان مدفوعات الجزائر .الذي ستبدأ تظهر عليه بوادر تراجع الإنتاج النفطي وما يخلقه الأمر من تراجع الصادرات البترولية بصفة خاصة وبالتالي الوقوع في فجوة بين الواردات المتزايدة والصادرات المتناقصة[2]

2 5. المديونية الخارجية.

قامت الحكومة الجزائرية من خلال الإستراتيجية المتبعة من قبل لتقليص المديونية الخارجية، حيث عرفت هذه الأخيرة تراجعا مستمرا منذ سنة 2004 فمنذ أن كان في تلك السنة يقدر ب21.411 مليار دولار انخفض إلى 5.062 مليار دولار سنة 2006 أي أنه في ظرف ثلاث سنوات تم تسديد ما يتجاوز 16 مليار دولار يستمر في الانخفاض سنة 2011 ويصل إلى 3.263 مليار دولار ثم2.479 والجانب الايجابي أكثر في تسديد الدين الخارجي هو تضاؤل نسبة تكوينه (مليار دولار سنة2012 من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

استطاعت الحكومة الجزائرية من خلال تسديد الدين الخارجي ، أن يظهر ان للدولة القدرة على التحكم نوعا ما في اقتصادها فاستطاعت استغلال منتجوها الكبير من النفط في تصديره وتحصيل إيرادات ضخمة كانت كفيلة بتسديد دينها الخارجي بمدفوعات مسبقة والتخلص من التبعية الأجنبية والتحكم أكثر في مداخيلها وتوظيفها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.[3]

2 6. الاحتياطات الدولية.

تتمتع الجزائر باحتياطي صرف أجنبي مهم جدا، حيث الآن تحوز على احتياطي يقدر ب 109.7مليون دولار نهاية ديسمبر 2015وهو قدر مهم جدا بحيث يغطي ما قيمته ثلاث سنوات من الواردات من السلع والخدمات .والملحوظ على احتياطي الجزائر من الصرف الأجنبي هو تزايده المتواصل انطلاقا من سنة 2000 أي تزامنا مع الارتفاع أسعار البترول عالميا وبالتالي ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية .فقد قدر احتياطي الجزائر في هذه السنة ب 12.2 مليون دولار لينتقل إلى مليون دولار لينتقل إلى 65.30 مليون دولار سنة 2005 ويتضاعف بعد ذلك سنة 2007 بقيمة110.31 مليون دولار .وقد واصل هذا الإيقاع بتزايد ملحوظ لدرجة أنه أصبح يمثل أكثر من % 100 من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .كما حدث سنة 2009 أين وصل إلى نسبة % 108 تحققا بتلك الضمان لميزان المدفوعات الجزائر للمدى الطويل[1]

---

[1] Banque d' Algérie, **Rapport 2012- Evolution économique et monétaire en Algérie op**.cit p 36.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016 مرجع سابق ص103.

[3] Banque d' Algérie, **Rapport 2012- Evolution économique et monétaire en Algérie op**.cit p36

المطلب الثاني :مراحل تشريع قوانين الاستثمار في الجزائر

عرف قانون الاستثمار في الجزائر عدة مراحل بحيث تم إصدار أكثر من قانون بصفة متتالية تماشيا مع طبيعة كل مرحلة.

لذلك سيتم التوضيح فيما يلي القوانين التي سنتها الجزائر على مر المراحل التي صدرت فيها إلى أن نصل إلى الوقت الحالي وقانون الاستثمار الساري المفعول في وقتنا هذا.

1. فترة ما بعد الاستقلال

تبنت الجزائر خلال الفترة ما بعد حصولها على استقلالها في فترة الستينات قانونا يتعلقان بالاستثمار وهما:

1 1. قانون الاستثمار الصادر في1963

–أصدرت الجزائر أول نص قانوني لها يتعلق بالاستثمارات " القانون 277/63 المؤرخ في 1963/07/26 وقد خول هذا القانون عدة ضمانات بالنسبة للمستثمرين الأجانب، والمؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، والمتمثلة فيما يلي:

1 1 1. الضمانات العامة:

يستفيد منها المستثمرين الأجانب، وتتمثل في حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية، حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات .المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية إلى جانب ضمان ضد نزع الملكية.[2]

1 1 2. المؤسسات المعتمدة:

تتمتع هذه المؤسسات بضمانات خاصة ،تحويل الأموال(% 50) من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها ، الحماية الجمركية، التدعيم الاقتصادي للإنتاج، بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن تكوين وترقية العمال والإطارات الجزائرية.

1 1 3. المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية

يخص هذا النظام المؤسسات التي تشمل برنامج استثمارها على قيمة خمسة ملايين دينار جزائري في مدة 3 سنوات، على أن ينجز الاستثمار في قطاع أو منطقة ينشئ فيها أكثر من100 منصب عمل دائم للجزائريين مع تجميد النظام الجبائي لمدة 15 سنة، وتخفيض نسبة فائدة قروض التجهيز المتوسطة والطويلة الأجل، والتخفيف الكلي أو الجزئي من الضريبة على المواد والسلع المستوردة[3].

1 2. قانون الاستثمار الصادر في1966

(284المتضمن لقانون الاستثمار المؤرخ في – 15 صدر هذا القانون بموجب الأمر رقم66) 09 /1966، حيث تضمن هذا القانون ترتيبات حددت شروط تدخل المستثمرين الأجانب في قطاع/

---

[1]سمير يحياوي، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية – حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2005/2004،ص142

[2]المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014** ، مرجع سابق، ص112

[3]عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999 ، ص 7.

الصناعة والسياحة فقط .إلى جانب ذلك التدخل الأجنبي إما في صفتي الشركات المختلطة .أو عقود تتعلق بانجاز الدراسات والخدمات.وفي الواقع كان الاستثمار الأجنبي – خارج قاع المحروقات – مغلقا خلال هذه الفترة إلى غاية ظهور قانون 1982.[1]

2. فترة الثمانينات

تبنت الجزائر في سنة 1982 قانون يتعلق بتأسيس الشركات " المختلطة الاقتصاد " وسيرها وهو (13، وحسب هذا القانون يتم إبرام اتفاق يحدد فيه موضوع ومدة الشركة، مبلغ – القانون رقم82) رأس المال المكتب، طرق تحويل التكنولوجيا....الخ وتتمثل المشاركة الجزائرية في الشركات المختلطة بنسبة % 51 مع ضمان التسويق .أما المشاركة الأجنبية فلا يمكنها أن تتجاوز % 49 مع ضمان نقل التكنولوجيا وتكوين المستخدمين.[2]

3. فترة التسعينات.

في هذه الفترة تم إصدار مجموعة من القوانين تخص بعضها الاستثمار المحلية والأجنبية.
وسنعرض فيما يلي أهم ما جاءت به هذه القوانين من أساسيات واعتبارات تسيير الاستثمار في الجزائر.

2 1. قنون(10/90) المتعلق بالنقد والقرض

صدر هذا القانون كتنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر. كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، ونص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه " تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال "[3]
كما نص هذا القانون على الضمانات المتعلقة بالتحويل مع الإبقاء على الامتيازات الناجمة على القوانين رقم (13/82)و(13/86) المتعلقين بالشركات المختلطة الاقتصاد[4]

.ثانيا :قانون ترقية الاستثمار لسنة1993
يعكس هذا القانون التوجه الحقيقي للجزائر نحو الانفتاح والتكيف مع التحولات العالمية عبر إفساح المجال أكثر للمستثمرين الخواص وكذلك العموميين من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

4. قانون الاستثمار الحالي المطبق في الجزائر

صدر هذا القانون ذلك بتطوير الاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، تميزت بنوده بتوضيح ما كان يمنحه القانون السابق بشكل قاطع، ، وارتكز على مبادئ أساسية أهمها[1]:

---

[1] كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص،101.

[2] سعد محمود الكواز، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، العراق، جامعة الموصل، يومي 14 :و 15 نوفمبر 2005 ،ص،341.

[3] دحماي سامية، **تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائ في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية1988–1998** رسالة الماجستير، فرع النقود المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001 ، ص،181

[4] فارس فضيل، **مرجع سابق**، ص ،312.

-إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار والمساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق.

-تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، ويتمثل حاليا بالشباك الموحد المركزي الموزع على ولايات الجزائر.

ولقد صدرت عدة مراسيم تنفيذية تبعا لهذا الأمر وتمثلت في القانون المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، و القانون الذي يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظمها وسيرها، والقانون المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونه الأساسي، وأخيرا النظام المتعلق بالاستثمارات الأجنبية وكيفية تعامل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار معها.

المطلب الثالث :الامتيازات الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري.

تسعى الجزائر إلى الانفتاح أكثر على الاستثمارات المباشرة الأجنبية من خلال جذب أكبر قدر منها، بوضعها لمجموعة من الحوافز والإعفاءات والضمانات سواء كانت جبائية، ضريبية أو جمركية ، بما يحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار فيها التي سنوضحها فيما يلي:

1. **الحوافز الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري.**

منح المشرع الجزائري صنفين من الحوافز ضمن النظامين العام والاستثنائي) الخاص(وفيما يلي سنتطرق إلى مزايا النظامين.

1. **مزايا النظام العام للاستثمار**

وتمنح الامتيازات في الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي لا تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وتشمل كل الاستثمارات ما يلي:

1 1. مرحلة الانجاز:

-تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.[2]

-فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل (TVA) الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مباشرة في انجاز الاستثمار.

-الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

-تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5% من العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه.

-تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمر وكية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار

---

[1]-كمال مرداوي،**الاستثمار الاجنبي المباشر عملية الخوصصة في الدول المختطلة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة،قسنطينة،3-7نوفمبر 2004ص10.

[2]منصور زين، **واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2 ، ماي 2005 ، ص 129

وتعتبر هذه الامتيازات ثابتة باعتبار أنها لا تتعلق بالأرباح التي يحصل عليها المستثمر.
كما أشار الأمر إلى أن مهمة تحديد مدة انجاز الاستثمارات يعود إلى اتفاق الأطراف مع إمكانية تمديدها بقرار من الوكالة ويبدأ سريانها ابتداءا من تاريخ تبليغ القرار.

1.2 مرحلة الاستغلال:

-الإعفاء طيلة فترة أدناها 02 سنوات وأقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي الرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

-تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.

-الإعفاء الضريبي على أرباح الشركات والدفع الجزافي الرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، حسب رقم الأعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

-الاستعادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.

2 1. مزايا النظام الاستثنائي(الخاص)

تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن هذا النظام من مزايا السابق ذكرها بالإضافة إلى الحوافز التالية:

-تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة (0.2 %) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال، علما بأن هذه النسبة كانت محددة ب 0.5 % حسب قانون 1993.

-تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

وبعد التأكد من انطلاق المشروع الاستثماري في الاستغلال، يمنح المزايا التالية:

-الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الضريبة على الدخل الإجمالي
ومن الرسم على النشاط المهني

-الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

-منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وآجال الامتلاك.

ويطبق هذا النظام على المناطق الخاصة التي أعطاها المشروع الجزائري مفهوما واضحا .حيث صنفها إلى مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي .ويسجل تعيينها وضبط حدودها في إطار تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال التهيئة العمرانية وتصنف المناطق الخاصة في الجزائر كما يلي:[1]

[1] دحماني سامية، **مرجع سابق**، ص198.

1 2 1. المناطق المطلوب ترقيتها.

وهي المناطق المحرومة والفقيرة، التي لها دور هام على مستوى الوطني أو ألولائي في إشباع الحاجيات الاجتماعية على مستوى التجهيز والمداخيل، وتم تحديد هذه المناطق باتخاذ أربعة معايير: النمو الديموغرافي فيها، المعطيات الطبيعية، المعطيات الاجتماعية والاقتصادية أو درجة التجهيز، والمعطيات المالية .كما أن هدفها الأساسي هو طمأنينة المستثمرين في هذه المناطق على استمرار السياسة المساعدة للاستثمار من طرف السلطات العمومية.

1 2 2. مناطق التوسع الاقتصادي.

وهي المناطق المهيأة إلى التنمية التي تتمتع بفضاءات اقتصادية التي تشمل خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي ، وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية والهياكل القاعدية الكفيلة بتسهيل إقامة الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات وتطويرها[1]

2. ضمانات الاستثمار الممنوحة ضمن قانون الاستثمار الجزائري

جاءت هذه الضمانات من خلال النصوص القانونية التي تضمنها قانون النقد والقرض وهي كالتالي:

2 1. المساواة في المعاملة.

يضمن قانون الاستثمار الجزائري للمستثمرين الجانب نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، ومبدأ عدم التمييز وعدم الحق في المصادرة وضمان حماية الملكية الفردية، ، كما نص القانون على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية، ويشير القانون كذلك إلى عدم إمكانية إجراء مراجعة أو إلغاء في المستقبل للمزايا المقدمة للاستثمارات المنجزة طبقا لهذا القانون ولكن يسمح القانون بقدر من المرونة إذ يعطي للمستثمر الحق في المطالبة بأن تشمله التعديلات الجديدة المدخلة على القانون، فقد أشار القانون إلى عدم إمكانية القيام بمصادرة إدارية كالتأميم، وإذا تم ذلك بموجب التشريع فيترتب على الدولة تقديم تفويض عادل ومنصف للمستثمر وبالتالي هو تشريع لتحفيز الاستثمار وليس تشرعا يهدف للرقابة فقط ويستند إلى مبدأ الحيادية.[2]

2 2. إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي.

بعد صدور المرسوم التشريعي رقم 09-93 تم السماح للدولة بإدراج بنود تنص على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة منازعات الاستثمارحيث أن كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية مهما كان السبب، يخضع للجهات القضائية المختصة .إلا في حالة وجود اتفاق خاص ينص بند يسمح للطرفين بالتواصل إلى اتفاق باللجوء إلى تحكيم خاص.

2 3. إمكانية تحويل الأرباح.

وفقا للأمر 01/03 لقانون الاستثمار الجوائري فانه يسمح بتحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعوائد الناجمة عنه بشروط محددة، فهذه الأموال لا تشمل إلا الاستثمارات المنجزة بتقديم مساهمة في رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا لدى بنك الجزائر الذي يتأكد قانونا من استيرادها، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر.[3]

إضافة إلى ذلك نجد شرط أن التحويل غير مرخص به في حالة الاستثمارات التقنية التي تتم دون مساهمة مالية بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل مثل عمليات الاستغلال المرتبطة بحقوق الملكية

1كمال مرداوي، **مرجع سابق،ص**،396.

[2]- منصوري زين، مرجع سابق، ص138 .

[3]-قادري عبدالعزيز، **الاستثمارات الدولية،التحيم التجاري لضمان الاستثمارات**، دار هومة الجزائر، 2004،ص2015.

الصناعية وعقود الامتياز .كما أن التشريع لا يقدم ضمانات في حالة الاستثمارات العينية

المبحث الثالث :تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تعتبر سياسات الاستثمار وما تقوم عليه من تشريعات وقوانين، وما تحتويه من امتيازات وضمانات تمنح للمستثمرين الأجانب والمحليين، باستغلال مختلف الإمكانيات والمؤهلات لدى الدول المضيفة سنحاول معرفة مدى فعالية هذه المقومات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر من خلال حجم هذه الاستثمارات المستقطبة.

المطلب الأول :تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة2000-2016

تعتبر الجزائر من الدول ذات الطبيعية الخاصة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، فالمتتبع لحصيلتها يجد أن هذه التدفقات تنقسم إلى مرحلتين مهمتين في نمو تدفقات الاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر.

1. نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة (2000-2016)

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة لأخرى، وفيمايلي تتبع لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ويكون في الجدول والشكل الموالي

الجدول رقم (03): يوضح نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	438	1.108	1.065	634	882	1.081	1.795	1.662	2.593
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم	2.746	2.264	2.571	1.484	1.664	1.511	-0.58	1.556	

المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

الشكل رقم(05):يوضح نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

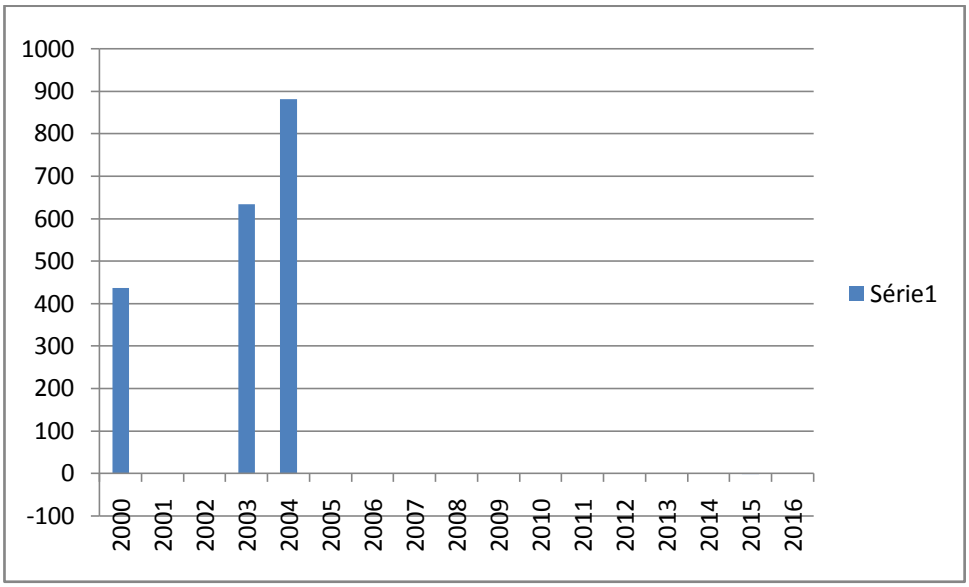

المصدر:من اعداد الطالبين بالاستعانة بتقارير الاونكتاد للفترة (2000-2016).

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016قد شهد فقرة مهمة، حيث انتقلت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.108 مليون دولار سنة 2001 ، بمعدل نمو قدره 173 ، وتعزوا الاونكتاد هذا الارتفاع إلى:[1]

-الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات، والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية.

- "بيع الجزائر لرخصة الهاتف النقال بفضل دفع شركة ORASCOM" المصرية للقسط الأول من هذه الرخصة.

-خوصصة شركة الصناعات الجديدة بالحجار لشركة"ISPAT" الهندية إلا أن هذه التدفقات فقد انخفضت نسبيا سنة 2002 بمعدل نمو سالب قدره % 10.95 ليصبح أن الارتفاع السابق كان استثنائيا غير نابع من تحسن في مناخ الاستثمار[2]، ثم ارتفع سنة 2004 بنسبة 39.11% بسبب بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة"WATANIYA" للاتصالات الكويتية وواصلت ارتفاعها انطلاقا من سنة 2005بشكل متذبذب لكن دائما فوق مستوى المليار دولار، ليبلغ سنة 2008 ذروة جديدة قدرة ب 2.593 مليار دولار. والسبب في ذلك هو تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار، ووقفا للانكتاد فإن قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها وتتمتع بجانبية قطاع المحروقات الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين الشركة البريطانية «BRITUSH PETROLUM» وشركة سوناطراك « شركة النفط والغاز الجزائرية»

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثماري في الدول العربية 2016،**مرجع سابق**،ص،14.

[2]-Guerd omar ,opcit,p36.

لتطوير حقل للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار.[1]

إلا أن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر لطالما كانت مذبذبة، فقد رجعت ونهضت سنة 2010 بنسبة % 13 عن سنة 2009 ، ويرجع ذلك إلى تأثير قانون المالية التكميلي لسنة 2010الذي يعطي الأولوية للمؤسسات الجزائرية هي ولو كان مبلغ التكاليف الممنوحة من طرفهم أكبر من تلك الممنوحة من طرف المؤسسات الأجنبية ويصل الفارق إلى % 25 في بعض الحالات،إضافة إلى التوقف المفاجئ بالاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90%من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر لكنها توقفت سنة 2010 على خلفية ملف الفساد بشركة "سوناطراك واستمر هذا التراجع لتصل تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سنة 2015 إلى أدنى مستوى منذ "2005" حيث ظهرت القيمة(058-) ثم يظهر سنه 2016 تدفق قيمته 0.28 وهي من القيم ادنى مستوى

2. نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر للفترة (2000-2016)

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الاستقرار من سنة لأخرى، وفيما يلي تتبع لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وبالاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (06): نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر

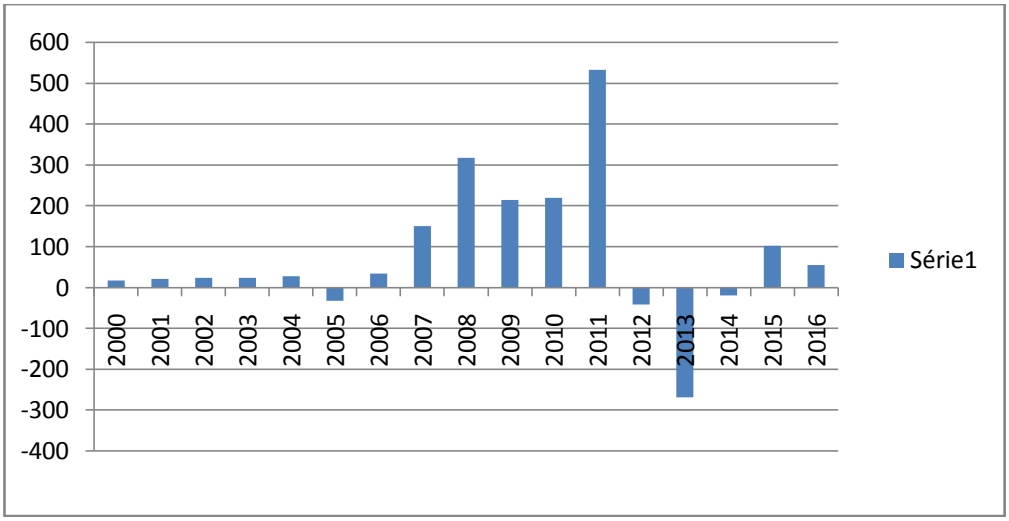

المصدر: إعداد الطالبين بالاستعانة بتقارير الانتكاد(2000-2016).

من خلال الشكل اعلاه يتبين ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الجزائر ضعيفة جدا، جدا سجلت الجزائر تدفقات سالبة ،لترتفع هذه التدفقات من 34.6 مليون دولار سنة 2006 إلى 295 مليون دولار سنة2008 حيث تضاعفت بحوالي ثمانية مرات عن سنة2006 وتستمر في الارتفاع لتسجل سنة 2008 318 مليون دولار ، لترجع وتنخفض سنتي 2009و2010 لتسجل على التوالي 215 مليون دولار و221مليون دولار متأثرة بالأزمة المالية العالمية، لترجع وترتفع سنة 2011 مسجلة حوالي 534مليون دولار، والتالي الجزائر سجلت سنة 2011 احسن نتيجة بالنسبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة لتعود وتنخفض سنة 2012 مسجلة قيمة سالبة (41-)مليون دولار ثم تسجل قيمة سالبة

[1] -Unitctad, examen de la politique, **d'investissement Algérie , nation unis**, New York et Genève, 2015, p 18.

قدرها(268-) والتى تعتبر اقل قيمة شهدتها تدفقات الجزائر ليعود الارتفاع بين سنتي 2015و2016 على التوالي ماقيمته 103.55 مليون دولار و55.00 مليون دولار.

المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

تستثمر في الجزائر مجموعة من أكبر الدول المتقدمة في العالم، وبالتالي تحقق الاستفادة الأكبر كون هذه الدول لا تستثمر إلا بقيم ضخمة.

1. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر.

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الجدول رقم (04) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في حسب أهم الدول المستثمرة فيها

الترتيب	الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	إجمالي
01	و م أ	313	811	252	282	368	314	203	223	476	615	3.487
02	فرنسا	43	115	51	80	121	293	233	303	308	196	2.783
03	اسبانيا	153	143	87	43	117	210	164	335	190	21	1.530
04	مصر	363	57	63	22	108	157	102	261	88	47	1.308
05	ايطاليا	34	98	24	24	39	115	67	247	116	189	953
06	مملكة مت	23	59	35	95	49	64	155	159	125	119	853
07	بلجيكا	12	15	5	5	4	31	101	230	241	212	857
08	الكويت	-	1	-	215	105	57	97	34	139	1	644
09	الصين	1	5	3	22	50	91	37	86	63	125	488
10	المانيا	36	65	12	20	23	54	92	37	54	52	459
11	هولندا	72	26	18	4	4	10	6	185	31	82	438
12	الإمارات	1	11	1	1	7	38	67	55	205	89	422
13	لبنان	-	1	1	-	5	24	48	61	109	18	265
14	عمان	-	-	-	-	-	-	-	68	35	168	263
15	الاردن	-	9	10	10	16	6	16	8	167	27	262
16	البحرين	13	-	8	20	2	66	20	-	76	8	190
17	السعودية	1	-	10	2	20	8	13	12	28	22	157
18	اليابان	9	78	1	17	2	8	10	8	17	3	151
19	قطر	2	-	1	7	7	12	11	46	41	-	127
20	تونس	-	1	2	1	5	11	14	1	70	4	115
إجمالي		2.678	2.037	852	862	990	1.666	1545	2.482	2.588	15.0	14.753

المصدر :مرجع سابق،ص73.

نجد أن دول الاتحاد الأوربي تعتبر من أهم مصادر الاستثمار فيها بقيمة 5.981 مليار دولار بإجمالي مشاريع تقدر ب 484 مشروع خلال عشر سنوات، وهي من أكثر الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بحجم استثمار يقدر ب 3.487 مليار دولار رغم أنها تخص 12 مشروع قائم فقط والجدير بالذكر أن استثمارات هذه الأخيرة منفردة تمثل ضعف ما تستثمره كل من فرنسا واسبانيا مع اعتبار أنهما أهم دول الاتحاد الأوربي المستثمرة في الجزائر منذ عشر سنوات.

وتأتي الدول العربية مجتمعة كثالث مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ب 208مشروع خلال نفس الفترة وباستثمارات بحجم 3.753 مليار دولار تحوز على القسم الأكبر فيها مصر بقيمة 1.308مليار دولار تليها الكويت بقيمة 644 مليون دولار ومن ثم الإمارات بقيمة422 مليار دولار كأكبر ثلاث دول عربية مستثمرة في الجزائر.

وعلى عكس باقي الدول المتقدمة نجد أن اليابان لا تمثل مصدرا محكما للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فه طوال فترة عشر سنوات لم تتعدى قيمة ال 151 مليون دولار على أساس تراكمي للفترة وتتغلب عليها في ذلك الصين الأتي تمتلك استثمارات في الجزائر تقدر ب 488 مليون دولار والجدير بالذكر أن هذه الاستثمارات الضعيفة لم تكن تذكر في السنوات 2007 إلى2010 وانطلاقا من سنة 2008 عرفت تزايدا مستمرا حيث بلغت في سنة2016 فقط ما قيمته 125 مليون دولار في حين أن الاستثمارات اليابانية عرفت نسقا ضعيفا حتى أنها شدهت انسحابا لاستثماراتها سنة 2009 ولم تتعدى تدفقها السنوي حاجز ال 20 مليون دولار[1] إلا في سنة 2008إلا أنها ما لبثت أن سحبت استثماراتها في السنة الموالية.

ومن الدول البارزة في الاستثمار في الجزائر تقدر ب 893 مليون دولار خلال فترة عشر سنوات وما يميز هذه التدفقات هو استقرارها على المدى الطويل على نحو لا نشهده بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الدول الأخرى، إضافة إلى تلك فإنها عرفت زيادة لا بأس بها انطلاقا من سنة 2007حيث انتقلت من 64 مليون دولار سنة 2012 إلى 165 ملوي دولار في السنة الموالية لها إلا أنها بدأت في اتباع نسق متراجع منذ ذلك الحين شأنها شأن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في الفترة الأخيرة.

وكخلاصة يمكن القول أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة، والمتبقي منه إلى الدول العربية خاصة ، أما بالنسبة للدول النامية فنجدها ممثلة أكثر شيء بالصين ، لكن المهم هو كون حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من أقوى الدول في العالم الأمر الذي يضمن استمرارها وقيمتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات نشرة ضمان الاستثمار الفصلية عدد خاص:الاستثمار الاجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة،**مرجع سابق**، ص14

2 التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، والتي تعد نوعا ما صحيحة خاصة الحديثة منها، الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05)التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها في الجزائر الفترة (2000-2016)

قطاع النشاط	المبلغ(مليون دج)	النسبة المئوية من اجمال المشاريع	مناصب الشغل
الفلاحة	23657	%9	5139
الصناعة	1569597	%62	103660
الصحة	25711	%1	458246079
النقل	233667	%9	3579
السياحة	135595	%5	3517
الخدمات	328947	%13	35417
البناء والاشغال العمومية والهيدروليكية	226627	%9	100991
المجموع	2546840	%100	299115

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz،2018/04/23.

بتحليل معطيات الجدول أعلاه نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث احتل قطاع الصناعة والخدمات الصدارة بنسبة % 62و % 13 بالترتيب من إجمالي قيمة المشاريع المقامة.[1]وذلك بسبب ارتفاع المردودية هذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظى باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة فهي من القطاعات التي لا يحقق الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجنبه المستثمرين الأجانب، لذلك نجد أن قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 9% من إجمالي الاستثمارات المحققة، ناهيك عن قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل فلا نشهد أية حركة مهمة في جانبه.

كما أن تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة يبرز بأن هنالك على التوالي وتتمثل أهم ،هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات بنسبة(11%، 62%،35 %) على التوالي تمثل الصناعات في الصناعة الغذائية، الكيمياء البلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف وصناعات النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء، والزجاج، وتظهر أهمية كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليك بما يفرزه بنفس المقاربة (18%، 9%، 34 %) وقطاع الخدمات بنسبة(9%، 13%، 12%،) حيث سجل الاستثمار في المياه والطاقة واللذان يندرجا ضمن المشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار الاجنبي في الدول العربية ، **مرجع سابق**، ص86.

السلكية واللاسلكية ومن هنا نستنتج أن قطاع الصناعة والخدمات يختلان مكانة كبيرة من قبل الشركات الاستثمارية في الجزائر.

الجدول رقم (06)استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة و رأس المال المستثمر الجزائر 2003-2016

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	4,500	3,539
Orascom Group	مصر	6	4,481	2,814
Grupo Ortiz Construccion	أسبانيا	4	2,344	2,049
Accor	فرنسا	5	1,095	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie Leasing	تونس	6	114	66
BNP Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Societe Generale (SocGen)	فرنسا	5	95	51

المصدر: :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016 ، **مرجع سابق**، ص40

المطلب الثالث :مؤشرات تقييم جاذبية لاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات قيمة تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد كالتالي

1. مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر عن معهد (هرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) وذلك لمعرفة قياس تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية.[1]

1 .1. مكونات المؤشر :يستند هذا المؤشر إلى (5) عوامل تشمل:

-وضع الإدارة المالية الموازنة للدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) و حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.

-السياسة النقدية (مؤشر التضخم)وتدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع القطاع المصرفي والتمويل ومستوى الأجور والأسفار[2]

[1]-ريحان الشريف، هوام لمياء، **دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسي الاقتصاد الوطني(دراسة تحليلية تقييمية)**، مجلة العلوم، الاقتصادية، العدد 36 ، الجزائر، أفريل، 2016

[2]-كريمة قويدري، **الاستثمار المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص89.

-حقوق الملكية الفكرية والتشريعات والإجراءات والبيروقراطية.

-أنشطة السوق السوداء،كما يحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

1 .2. دليل المؤشر:

(1.95)يدل على حرية اقتصادية كاملة.

(2- 2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة

(3- 3.95) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية

(4- 5.00)يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

1 .3. وضع المؤشر في الجزائر: لقد تراوحت قيمة مؤشرا الحرية في الجزائر خلال الفترة1995 -2006 مابين 3.30 و3.50 مما بقي تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2006 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه كاملة بمؤشر متوسط يساوي2.95 .

2. مؤشرات التنافسية العالمية.

منذ سنة 2000 أصبحت الجزائر تظهر في قائمة ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمي إلى غاية سنة 2004حين احتلت الجزائر الرتبة 71 عالميا مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، ثم تراجعت بعد ذلك نسبيا عام 2005 وتحسنت في العامية التاليين من حيث الترتيب العالمي، إذا احتلت الرتبة 76 مقارنة ب 82عام 2006 متحسنة بعد ذلك في عام 2007 ب 9.90 نقطة متحصلة على الرتبة 81 عالميا، ويرجع هذا التحسن إلى تعديل القانون الخاص بالاستثمارات الأجنبية، إلا أن دلائل هذا المؤشر في الجزائر تعبر عن تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين على اتجاه استثمارات موجهة للتصديرية سوق الخارجية.[1]

3. **مؤشر الشفافية:** يصدر سنويا عن منظمة الثقافة الدولية مؤشر الشفافية أو مؤشرا النظرة للفساد من اجل عكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرفة تعزيز الشفافية وجهود ومحاربة الفساد، وذلك بناء على تصنيف 180 دولة.

يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسموحات ومصادر المعلومات معتمدة ، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسموحات للرأي حول النظارة للفساد على الأقل.[2]

[1]- بديسي فهيمة، براهمة كنزة، **الجهود المبذولة مناخ الاستثمار الأتي المباشر في الجزائر الواقع و الآفاق**، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر_ خنشلة_افريل 2016, ص16 .

[2]زين منصوري، **واقع وآفاق سياسية لاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، 2005،ص-ص 145-146

وتتراوح قيمة لمؤشر بين الصفر الذي بقي درجة فساد عالية و 10 الذي يفي درجة شفافية عالية وما بين صفر وعشر مستويات مندرجة من الشفافية(النظر للفساد).

وضع الجزائر في المؤشر:

وفق مؤشر عام 2002 فعن أكثر الدول شفافية هي فنلندا تليها الدانمارك ونيوزيلندا و ايسلنداو سنغافورة وقد حافظت الدول الخمس الأعلى شفافية في العالم على مواقعها مقارنة مع ترتيبها لعام 2001 أما الأقل شفافية فهي بنغلاديش ونيجيريا وباراغواي ومدغشقر وأنغولا.

أما بالنسبة للدول العربية فقد دخلت المؤشر 4 دول عربية شملت تونس و الأردن ومصر والمغرب التي احتلت الترتيب 36 و 40 و 52 و 62 على التوالي

4. مؤشر التنمية البشرية.

ويتم احتساب هذا المؤشر على UNDP يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

–طوال العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و85 سنة.

–المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، يتراوح ما بين 0% و100 %.

–مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.[1]

دليل المؤشر :يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر ب % 80 أو أكثر، مؤشر تنمية متوسط يتراوح من % 50 إلى % 79 ومؤشر تنمية بشرية منخفض %.يقدر بأقل50

4 .1. وضع الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطية رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55%سنة 1980ليصبح في حدود % 69.7 سنة 2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 106 سنة2002 والمرتبة 103 سنة 2006 في حين احتلت تونس المرتبة 89 من بين 177 بلد

5. مؤشرات المخاطر القطرية.

يصدر مؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعةPRS(the political risk)، ومن خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية،(International country (Risk Guide«ICRG» يهدف الى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، وهو يغطي 140 دولة من بينها 17 دولة عربية ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي[2] :

[1]- كريمة قويدري،مرجع سابق، ص92

[2]-زين منصوري،واقع وافاق سياسة الاستثمار في الجزائر،**مرجع سابق**،ص 146.

-مؤشر تقييم المخاطر السياسية (بشكل % 50 من المؤشر المركب).

مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية(يشكل % 25 من المؤشر المركب).

-مؤشر تقييم المخاطر المالية يشكل % 25 من مؤشر المركب).

ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

-من 0 إلى 49.5 نقطة :درجة مخاطرة مرتفع جدا.

-من 50 إلى 59.5 نقطة :درجة مخاطرة مرتفعة.

-من 60 إلى 69.5 نقطة :درجة مخاطرة معتدلة.

-من 70 إلى 79.5 نقطة :درجة مخاطرة منخفضة.

-من 80 إلى 100 نقطة :درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطر القطرية[1].

الجدول رقم(07): وضع الجزائر في مؤشر المركب للمخاطرة القطرية من 2009-2016

السنوات	**2009**	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
درجة مخاطر الجزائر	**77.3**	**77.8**	**78.5**	**76.8**	**70.8**	**72.0**	-	**72.0**

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016** ، الكويت، ص24 .

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة منخفضة خلال السنوات 2009الى 2016 مما يدل على تحسن وضعية الجزائر.

6. مؤشر الكوفاس للمخاط القطرية:

تحصلت الجزائر سنتي 2002 و 2003 على نفس درجة التصنيف للمناخ الاستثماري18، بقيت في نفس التصنيف لغاية 2004 ثم شهدت تحسنا ودخلت ضمن مجموعة الدرجة الاستثمارية من A2الىA4في 2005 ، محافظة على نفس التصنيف والتحسن سنة 2014 و2015[2].

1قط سليم، زرمان كريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الكلي على الجزائر :دراسة قياسية 1990-2011 الدولي الأول حول دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.

[2] ريحان شريف،هوم لمياء،**مرجع سابق**،ص،ص 33،34.

المطلب الرابع:الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحسين سياستها الاستثمارية.

كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فيها، وتشكيلها الإطار مؤسسي متكامل بتسيير العملية الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والجهات المختصة الجزائرية و ابرام عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية ومتعددة الأطراف لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تم إنشاء هياكل إدارية تهدف لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار حيث تم إنشاء التالي[1]:

1.1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

إن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم متابعة الاستثمار، وقد خول لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، فهي تملك سمعة جيدة لدى المستثمرين الوطنية والأجانب فيما يخص الخدمات التي تقدمها لهم مجانًا حيث تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الأنترنت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات على مستوى هياكلها المركزية والجهوية ، كما تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع، إضافة إلى حرصهاعلى التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعينة كالجمارك والضرائب لقرارات التشجيع على الاستثمار ومساهمتها في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية

1 .2. المجلس الوطني للاستثمار

وهي هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير وإنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساعد بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، اذ تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية ومادية من أجل تسهيل وتبسيط عمل الاستثمار وإرساء لجنة ضعن باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها، وتوضيح أدورا مختلف للمستثمرين من 60 يوما إلى 28 ساعة.

1 .3. الشبابيك الوحيدة اللامركزية.

من اجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني تشمل الإدارات والهيئات العمومية المهنية بالاستثمار ، وينشأ بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية بتخفيف وتبسيط الإجراءات و شكليات تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، وبالسهر على تنفيذ إجراءات التسبيط والتخفيف المقررة حسب القانون، كما يتم عرض أراضي الأساس العقارية من خلال تمثيل الهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي

1 .4. الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري

تهتم هذه الوكالة بجميع المسائل العقارية المرتبطة بعملية الاستثمار، وتقوم بالمهام التالية:

[1]-قط سليم،زرمان الكريم،**مرجع سابق**،ص 28.

-إدارة محفظة الأموال المتبقية للمؤسسات العمومية الممتلكة والعقارات المتاحة في المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة.

-جمع المعلومات المتعلقة بالعقارات المتاحة وإعداد قاعدة البيانات بها وتنظيم عمليات التنازل على الأصول.

1 .5. صندوق دعم الاستثمار

من أجل دعم الاستثمار تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمارات قصد التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار،ولا سيما منها التدفقات المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية الضرورية الانجاة الاستثمار،مثل تهيئة المناطق الصناعية وتزويدها بخدمات الكهرباء والماء، وتعبيد الطرقات مما نلاحظه على الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر هو وجود تداخل في مهام بعض الهيئات المختصة بمتابعة الاستثمار كما نلاحظ أنه يوجد نزاع بين صلاحيات كل من المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين الأمر الذي يخلق نوعا من العوائق الإدارية بالنسبة للمستثمرين سواء الأجانب أو المحليين من جانب فهم المزايا وطريقة منحها، حيث أن عملية الاستثمار توجب وجود مركز وحيد لاتخاذ القرارات يعمل بكل شفافي ووضوح[1].

2. اتفاقيات الاستثمار المبرمة من طرف الجزائر

سعت الجزائر لسنوات طويلة إلى اللجوء إلى تأطير الانتشارات المباشرة عن طريق توقيع الاتفاقيات الدولية الثنائية بالاحتكام الدائم للنصوص التأسيسية الوطنية، خوفا من أن تفيد سيادتها ونهدد مصالحها الاقتصادية وفيما يلي سنوضح أهم الاتفاقيات الاستثمار الدولية التي أبرمتها الجزائر من دول مختلفة.[2]

تكملة سياسيات تهيئة الاستثمار التي ابتدأتها الجزائر، قامت بعقد سلسلة من الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف وثنائية لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب إلى الدول المتعاقد معها والتي من بينها:

-الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي (1990).

-الاتفاقية العربية الخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية (1995).

-الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات والاتحاد والاقتصاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورغي (1991).

3. التوصيات والسياسات المتعلقة بسياسات الاستثمار

تؤثر نظم ولوائح وتشريعات الاستثمار على قرارات الاستثمار بصورة مباشرة، حيث أن تبسيط الإجراءات وتوصي الحقوق والواجبات المفروضة على المستثمرين والدولة المضيفة، والالتزام بضمان

[1]-الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 48 المؤرخة في19 جويلة 2016 ص17.

[2] - ANDI, **investir en algére**. Opcit.

الحقوق والحريات للمستثمرين خاصة، يعد من أهم العوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري بصورة إيجابية، وما نلحظه على سياسات الاستثمار في الجزائر كما سبق وذكرنا أنها تميز من جهة بكرة الضرائب ومن جهة أخرى بتنوع الحوافز، فمن جانب الضرائب فإنها توجب على المستثمر المثول أمام الجهات المختصة لعدة مرات طيلة السنة المالية، الأمر الذي يمثل عائقا بالنسبة إليه،اما من جهة جهة الحوافز فإنها غير موجهة ولا تخدم الاقتصاد الوطني، فإعطاء حوافز على الاستثمار في مناطق تأدية وغير مجهزة بأدنى متطلبات بدء مشروع استثماري لن يدفع بالمستثمرين للاستثمار فقها وبالتالي لت تفعل هذه الحوافز الممنوحة.

4. معوقات وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم من الجهود لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الاقتصادية والقانونية والإدارية التالية:

4 .1. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

4 .1 .1. المعوقات الاقتصادية:

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

4 .1.1.1. الاستقرار السياسي:

غياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد وتحفيز جلب الاستثمار في هذا البلد نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم معينات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس "من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية

4 .1.1.2 عدم وجود سوق منافسة

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:

-إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبي هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الإنتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسر بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى إلى تنافس في مثل هذا الجانب.

-كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطرح كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع

[1]-قط سليم، زرمان كريم،**مرجع سابق**،ص 6

وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل عدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة

-الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل % 44 من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب[1].

4 .1.1.3 عائق العقار

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الأشكال يكمن أساس في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار) الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد (ومن أهم العراقيل والمشاكل التي تعترضه ما يلي:

-طوال مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة.

-تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه

الأراضي لأن تهيئة أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

-عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

-أمن المنطقة الصناعية.

4 .1. 2. المعوقات القانونية والإدارية.

4 .1 2. 1. الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بإبتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فساد، وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم التراخيص غير مسموح بها قانونا.

4 .1 2. 2. عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية.

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة وصلاحية هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب وهذا في بداية الأمر عن القيام بزيادة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لدولة النامية، والملاحظة في الكثير من الادول، النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متحقق أدى

[1] ساعد بوراوي،**مرجع سابق**،ص 179.

بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع حيث أتو أي أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين[1].

عوائق قانونية أخرى.

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نشبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1-مؤهلات الجزائر الخاصة بالاستثمار.

تتمتع الجزائر بكثير المؤهلات والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية وتملك كفاءات عالية.

كما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال العقود السابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير كما تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي هام من البترول والغاز والمعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل :حجم السوق، البنية التحتية، المحيط النقي، كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي عمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي.

2-شروط ترقية الاستثمار في الجزائر.

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة ووضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها خلال السنوات الأولى من التسعينات إلا أنه ترجع عاقبته وأصبح يتجه شيئا فشيئا نحو بر الأمان من خلال سياسية رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية وبخبرات محلية دولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد.

وهي تسعى إلى توفير من المناخ الملائم لترقية الاستثمار المحلية والدولية وذلك ب:

-توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به.

-تطهير المحيط البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة.

-احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها مع مختلف الدول والهيئات الدولية.

_إنجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال وبحث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار.

[1]- زين بولرباح ، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012 ، ص104

خلاصة الفصل الثالث

تم التوصل من خلال هذه الدراسة لفعالية سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وقدرة السياسات الاستثمارية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر استطعنا التوصل إلى النتائج التالية:

-لا ينبغي الاستعانة بهدف الاستقرار الاقتصادي المستدام، والنمو الذي يقتسم ثماره الجميع حيث أن زيادة الانفتاح والتنوع الاقتصادي هو أمر مطلوب من أجل زيادة حجم النتائج الاقتصادية، وضمان حصول كلّ الجزائريين على نصيب عادل منها.

-إن تحقيق النمو المفرد وخفض عجز الميزانية العامة والميزان التجاري هما حجز الأساس لتحقيق الرخاء في المستقبل، وقد كان أداء الاقتصاد الجزائري جيدا من هذين المجالين على مدار العقد الماضي، رغم ظروف عدم اليقين التي كانت سائدة في معظم الأحيان على المستوى العالمي.

-استفادت الجزائر كثيرا من قطاع النفط والغاز، لكن درجة اعتمادها على هذا القطاع في الواقع تكاد تكون منقطعة النظير، في حين أّنه لا يوفر فرص عمل إ ّ لا نسبة 2% تقريبا من القوى العاملة.

-تمكنت الجزائر من وضع قانون استثمار مشجع للاستثمار ومحفز له ويضمن حماية المستثمرين الأجانب، لكن اتسم هذا بالتناقص في المزايا التي يمنحها، وهو الأمر الذي ينفر المستثمرين الأجانب فمن جهة يضمن لهم الحماية من المصادرة والتأميم ومن جهة أخرى يحدد ملكيتهم بأقل من الأجانب فمن جهة يضمن لهم الحماية من المصادرة والتأميم، ومن جهة أخرى يحدد ملكيتهم بأقل من الملكية الدولة في المشروع هما يفرز لديهم الشك في مصداقية الضمان الذي يمنحه هذا القانون.

-رغم سخاء قانون الاستثمار الجزائري بالحوافز والإعفاءات الضريبية إ لا انّه لا يجدي نفعا للمستثمرين الأجانب في ظلّ تدني البنية التحتية ونفسي الفساد والبيروقراطية، فمناخ الاستثمار لا يمكن أن يكون جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا إذا توافرت فيه جميع مكوناته الأساسية وفي وضعية سليمة، حيث تحمل مكونات بالتكامل فيما بينها.

الخاتمة

بعد دراسة موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بسياسات الإستثمار المطبقة تم استخلاص أّنه على قدر كبير من الأهمية، حيث يرتبط مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية، والتي لطالما كانت محل اهتمام الاقتصاديات النامية، وبذلك يسمح الإستثمار الأجنبي المباشر بتحقيقها من خلال ما يوفر للاقتصاد من عوائد و تحويلات، وتزويد السوق المحلي بمتوجات عديدة وذات طابع جديد تغطي الطلب المحلي دون الحاجة إلى الإستيراد.

ومن هنا تظهر أهمية سياسات الإستثمار، وضرورة الإهتمام بالمناخ الاستثماري وتطويره، خاصة بالنسبة للإقتصاد الجزائري حتى يصبح قادرا على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليه من خلال تعظيم المجهودات، والإصلاحات الكفيلة بتوسيعه بهدف دعم التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو، خصوصا أن الجزائر تعتبر ضعيفة جدا في مجال الإستثمار الأجنبي رغم الجهود التي تبذلهامما يدلّ على ضرورة الإهتمام أكثر في هذا المجال.

وقد انتهت الدراسة بالتوصل إلى نتائج واقتراح توصيات تمت صياغتها كما يلي:

أولا:إختبار الفرضيات

من خلال هذا البحث تم اختبار الفرضيات كالتالي:

الفرضية الاولى: تتمثل سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في استخدام الموارد الترويجية المتاحة لجذب أنواع معينة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للتشريعات المعمول بها في الاقتصاد **مرفوضة** وذلك ان السياسات تتمثل في مختلف الاليات والمؤشرات التي من خلالها يتم استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرضية الثانية: يعمل المناخ الاستثماري على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات بهدف القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا واسعة للاستثمار **مقبولة،** وذلك ان المناخ الاستثماري احد المتغيرات الرئيسة في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر .

الفرضية الثالثة: تواجه سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر العديد من المعوقات القانونية والإدارية و الاقتصادية التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة من هذا النوع من الاستثمارات **مقبولة** وذلك وجود عدة معوقات اقتصادية وقانونية وادارية ساهمت في ضعف الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الجزائر

الفرضية الرابعة: في إطار الإجراءات المكملة لتفعيل سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري في العديد من المجالات خاصة في القطاع الصناعي مقبولة وذلك باعداد مجموعة من البرامج للنهوض بالاستثمار في الجزائر وتحسينه وذلك بمنح عدة امتيازات .

ثانيا:نتائج الدراسة

– تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر خطوة هامة بالنسبة للدول التي تتسابق نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

– تسعى معظم دول العالم لاجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة أكثر ما يمكن من إيجابياته، فتعمل على تهيئة مناخ استثماري فعال جاذب للاستثمار، ومطابق للمقاييس والمؤشرات الدولية، ويتم تحديد نجاعة هذا المناخ من خلال المؤشرات التي تصدرها المنظمات العالمية مثل المنظمة العربية لضمان الإستثمار، ومؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي.

– يعكس المناخ الإستثماري للدولة المضيفة حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة منها، وكلما كان هذا المناخ متكاملا وتتوفر فيه جميع العوامل الأساسية التي تدخل في تكوينه بصفة متطورة وكلما كان مطابقا للمقاييس الدولية كلما أدى ذلك إلى جذب تدفقات استثمارية أكثر.

– تعتبر سياسات الإستثمار من بين أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، ويؤثر في تنظيمها وضبطها حرص الدولة على تحسين مناخها الاستثماري، حيث أن هذه السياسات من الضروري أن تخضع للتحديث والتحسين بما يتلائم مع التطورات والوضع الداخلي للدولة والوضع الخارجي المحيط بها، لتقف عند متطلبات المستثمرين الأجانب وتضمن استقطابهم.

– تتبع الدول العربية سياسية الباب المفتوح وتسعى إلى التحرر والانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحرير القيود المفروضة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، رغبة منها في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لمساعدتها في تمويل اقتصادها والاستفادة من الخبرات والتقنيات المتضررة التي تأتي مع مشاريع المستثمرين الأجانب.

– عملت الحكومة الجزائرية بدورها على تحسين مناخها الاستثماري من خلال انتهاج جملة من الإصلاحات في سبيل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصتها منه، وقد سمحت هذه لإصلاحات بتصحيح التوازنات الاقتصادية ومؤشر الاقتصاد الكّلي، وساعدت على تعزيز الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالنظر إلى أّنها كانت شبه معدومة قبل هذه الإصلاحات لكن حصيلتها منها لطالما كانت ضئيلة جدا، وبالنتيجة هي تعبر عن ضرورة إتباع المزيد من التحسينات على مستوى مكونات مناخها الاستثماري.

– إن القانون الجديد لتطوير الاستثمار في الجزائر لسنة 2001 ينص على المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، ولكن نجد هؤلاء يستفيدون أكثر من المحليين، لأّنهم يتوّفرون على مؤهلات تقنية ومالية هائلة مكتسبة من قبل، كما ان هذه المؤسسات الأجنبية المستثمرة، تغادر البلد المضيف إلى بلد آخر إذا كانت هناك ضغوطا ضريبة تواجهها عند انتهاء مهلة الاستفادة.

– تعاني الجزائر من بيروقراطية إدارة ومالية تؤثر سلبا في تنفيذ القوانين، وترفع من كلفة تنفيذها الأمر الذي لا يشجع رأس المال الأجنبي على المساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية لكلّ من البلدين.

ثالثا: الاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا، تمكننا من اقتراح جملة من التوصيات نوردها فيما يلي:

– ضرورة الوقوف على القانون الاستثماري القائم في الجزائر، بالمتابعة والتدقيق الدائم لضمان مواكبته لمقاييس المناخ الاستثماري العالمي.

– يجب تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للتعاون العربي في كافة المجالات الاقتصادية وخصوصا الاستثمار والتجارة وتبادل العمالة ولاسيما اتفاقيات تشجيع الاستثمار العربي البيني وفي مقدمتها اتفاقية إستثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقية تسوية منازعات الإستثمار في الدول العربية

– على الجزائر تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات وإصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر والعمل على محاربة الفساد بشتى أنواعه

– من المهم وجود مؤسسات وطنية ودولية تتخصص في دراسة مناخ الاستثماري وتقييمه وتحليله وإيجاد الحلول اللازمة لمعالجة الاختلافات التي يمكن إيجادها فيه

– التحديث الدوري للبيانات ومراعاة نوعيتها ومصداقيتها حتى تكون مرجعا أساسيا لأصحاب القرار والباحثين، وتساهم في تحسين صورة الجزائر كحدود مستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر

رابعا:آفاق الدراسة

نقترح دراسة العناوين التالية كي تكون موضع أبحاث علمية في المستقبل:

– دراسة العلاقة بين المناخ الاستثماري والسياسات المتبعة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

– متطلبات تحسين مناخ الاستثماري في الجزائر.

– دراسة مقارنة بين مؤشرات العربية لجذب الاستثمار ومؤشرات الاقتصاد الكّلي الجزائري.

ـ دراسة أثر البني التحتية للجزائر على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

I الكتب باللغة العربية :

1 -عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات في الكويز)**، الدار الجامعية، مصر،2006 .

2- نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007

3-عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003 .

4-عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع الفنية، طبعة الأولى، مصر،2001

5-عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**،مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989

6-ماجد أحمد عطا الله، **إدارة الاستثمار**، طبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

7-نشأت على عبد العال، **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي**، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2012

8-عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشاعة الفنية، مصر، 1998.

9-عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شبان الجامعة، مصر،2007.

10-مراد محمودي، **التطورات العالمية في الاقتصاد الدولي**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2002.

11-أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في البنية الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، مصر،2005

12-غازي عبد الرزاق النقاش، **التمويل الدولي والعمليات المصرفية**، دار وائل، الأردن،2006

13- فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2000

14- قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، دار الثقافة، الأردن،2009

15- ميثم عجام، نظرية التمويل، دار النهران، الأردن،2001

16- جاسم محمد المانعي، **الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، الطبيعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2012

17- دريد محمد السامرائي، **الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية**، دار النشر الحمراء، لبنان،2007

19-عليوش قبوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

20-قادري عبد العزيز، **الاستثمارات الدولية – التحكيم التجاري الدولي لضمان الاستثمار**، دار هومة، الجزائر،2004 .

II الرسائل والأطروحات الجامعية :

1 -علواش محمد، **تقييم السياسات التحفيزية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

2 -عبد القادر بابا، **سياسية الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر،2004/2003.

3-سعيدي يحي، **تقسيم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري،2007/2006.

4- شريط كمال ، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية خصص :علوم اقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2014/2013

5- مساعي الصورية، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تهدف اقتصاديا الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

6- كرامة مروة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر** خلال الفترة 2000-2010 مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصصه اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011.

7- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008/2007.

8- ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجاح لخضر، باتنة،الجزائر،2008/2007.

_عبد الله بلوناس، **الإقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسية الاقتصادية –** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 1999/1998

حاكمي بوحفص، **السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الاصلاحات الهيكلية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 1999/1998

حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992-2004** أطروحة الدكتوراه جامعة الجزائر،2006

سمير يحياوي، **العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية،**

_حالة الجزائر –مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2004.

دحماني سامية، **تقييم مناخ الاستعمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الإصلاحيات الاقتصادية، العشرية 1988-1998** رسالة ماجستير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2001.

كمال مرداوي، الاستثمار ،**الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة –حالة الجزائر** –رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة قسنطينة –الجزائر،2014/2013.

ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية المناخ الاستثمار في الجزائر** –رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة،2007/2006.

عمر يحياوي، **دور المناخ الاستعماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر الفترة 2000-2010**، رسالة ماجستير –جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر 20013/2012.

III الملتقيات والمؤتمرات:

1–محمد قويدري، **أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي**، مداخله مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول «**المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجيد**»جامعة البليدة، الجزائر ،يومي 22و23 أفريل، 2003.

2- : «عبد المجيد أونيس، **مناخ الاستثمار**، مداخله مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجيد**، جامعة البليدة ، الجزائر يومي 22و23 افريل2003.

3-قويدري محمد، **واقع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية**، ورقة عمل مقدمة الملتقى العلمي الدولي الثاني، إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،14، 15 نوفمبر2007 فندق الأوراس

4-على لطفي، **ادارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية**، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين شمس، ديسمبر2007

5-سوالم صلاح الدين، **إطار مقترحات لتطوير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حالة الجزائر**، ورقة عمل مقدمة المؤتمر العلمي 09 حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم الإدارية،24، 25 افريل 2013.

6- محمد حمو، **دور وأهمية سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم جهود التنمية في دولة الأزمات العربية المتحدة**، مؤتمر التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات المتحدة، الإمارات الفترة،25-27افريل 2011.

7-يسران محمد سامي شامية، **دور المهنة المراجعة في مكافحة الحسابات**، جامعة دمشق، سوريا، 2008/2007

8-سعد محمود الكواز، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الأقطار النامية**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر -العراق جامعة الموصل، يومي،15/14نوفمبر2005

9-روابح عبد الباقي وعلي همال، **أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 30 29 ماي2000

10-كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المختلفة**، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، قسنطينة، 03-07 نوفمبر2014

11-بديسي فهيمة، براهمة كنزة، **الجهود المبذولة لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والأفاق**، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.

12-قط سليم – زرمان كريم، **أثر تغير الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الاقتصاد الكلي في الجزائر** -دراسة قياسية 1990-2011.

13-بديسي فهيمة، براهمة كنزة، **الجهود المبذولة مناخ الاستثمار الأتي المباشر في الجزائر الواقع و الآفاق**، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي.دراسة حالة الجزائر، خنشلة افريل2013 .

IV المجلات والدوريات والدراسات:

1-يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية -العدد 03 ، الجزائر2008 .

2-منور أوسرير، عليان نذير، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02 الجزائر2005

3-مرغاد لخضر، رايس حدة، **أثر الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 08 ، الجزائر2010 .

4-سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نعيمة من الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية ا؟فدارة والاقتصاد،جامعة الموصل، العدد 01، 2007

5-على لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد 458 ، مصر،2009 .

6-عبد الحميد بخاري، **واقع الاستثماري في الدول العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، العدد 10، 2012

7- محمد داودي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر التنمية والسياسيات الاقتصادية (دراسة قياسية)**، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثالث عشر العدد02، 2010

8-طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعليها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، الجزائر،2009

9-رائد نزار جمال، **الأهمية الاقتصادية للإصلاح الجمركي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان**، العراق، مجلة جامعة نوروز، العدد 01 ، العراق2012

10-بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة**، الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

11-نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد9، 2013.

V) التقارير

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية حول الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011 ، **التأثيرات المتوقعة لتداعيات الأحدث السياسية في المنطقة العربية على مناخها الاستثماري**، الكويت2011

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية، العدد 177 ، أفريل2002

3-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **الحوافز سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقيات الاستثمار الدولية**، بنيويورك وجنيف، الأمم المتحدة،2004

4-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010**، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ائتمان الصادرات،2010

5-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016-2015**

6-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002** .، الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات2002

7-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015**

8-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2016**

المراجع الاجنبية

1-United Nation -, **incentives and foreigndirectinvestment**, New York and Geneva, 1991.

2-thePRs Group, international country risk Guide Mythology, the PRS Group. Inc. May, 2011.

3-Unclad, Otwayforeign direct investment flaws, Annual 1970- 2011. United, Weir 2004. Op.cit.

4-Banque d' Algérie**, Rapport 2012, évolution économique et monétaires en Algérie**, op.cit.

5- 14- un CTAD, Examen de la politique, d'investissement, Algérie, Nation unis, New York et Geneva, 2011

6-Jean Luc Bricout et Denis Tersen**, Investissement International**, Editions armand colin, paris, 1996.

7-Paul Krugman et Autres, **Economie Internationale**, 8e édition, Editions Pearson Education, paris, France,2009, p 167.

8- AHMED HENNI**, Economie d'Algérie indépendante, Algérie**, ENAG, 1991.

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر تمويل التنمية ، حيث يحتل مكانة هامة بين وسائل التمويل الدولي الأخرى التي تكلف مدينيها أعباء تثقل كاهلها ، على عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يوفر انتقال رؤوس الأموال دون تكاليف كبيرة.

وتبعا لهذه الأهمية التي يكتسبها تنافست الدول لاجتذابه إليها من خلال التحسين من مناخها الاستثماري وسن قوانين تشجعه وتضمن حمايته وانتهاج سياسات اقتصادية ومالية واستثمارية متكاملة تسير المناخ الاستثماري بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

إن سياسات المعتمدة في الجزائر لا تكفي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك ما يعيق فعاليتها ، وهو ضعف باقي مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر خاصة البنية التحتية و المؤسسية كما إن حصص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية،وما ينقص سياسات الاستثمار في الجزائر كذلك هو عدم القدرة على توجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني كون غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها مركزة في قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر , سياسات الاستثمار , محددات الاستثمار الأجنبي المباشر , مناخ الاستثمار, مؤشرات مناخ الاستثمار.

L'investissement direct étranger est parmi les sources les plus importantes de financement pour le développement, Il occupe une place importante parmi les autres services de financement international, qui coute à ces débiteurs des fardeaux qui pèse eux-mêmes, Contrairement à l'investissement direct étranger qui fournit les mouvements de capitaux sans frais, en conséquence de cette importance qui l'achève ,Les pays ont concouru pour les attirer a travers l'amélioration du climat d'investissement, Et édicter des lois qui l'encourage et protège sa protection , Et adopter des politiques économiques et financières et d'investissement intégré qui gère le climat d'investissement en général et l'investissement direct étranger en particulier.

s politiques adoptées en Algérie ne suffit pas à attirer les investissements directs étrangers il ya ce qui couvre ces efficacités c'est la faiblesse du reste des composants du climat d'investissement en Algérie, surtout infrastructure et l'institutionnel, En outre, la part de l'Algérie des flux d'investissements directs étrangers sont insuffisantes. Ce qui manque, les politiques d'investissement en Algérie est l'orientation à servir l'économie nationale, La majorité des investissements directs étrangers sont concentrés dans le secteur des hydrocarbures.

Les mots clés: L'investissement direct étranger, les politiques d'investissement, les déterminants des investissements directs étrangers, le climat d'investissement, les indicateurs du climat d'investissement.